

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس



RU RECHERCHES
UNIVERSITAIRES
FLSHS

ISSN – 2811-6585 (ر.د.م.م) / E-ISSN - 3125-9146

Academic Research

بحوث جامعية

مجلة في الآداب واللسانيات والعلوم الإنسانية

عدد 22

(2026)

<https://recherches-universitaires-flshs.com/>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'« Espace Membre » de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

بحوث جامعية

دورية محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

ISSN - 2811-6585 - ر.د.م.م - E-ISSN - 3125-9146

Recherches Universitaires
Academic Research

عدد 22
(2026)

رئيس هيئة التحرير

صادق ديمق

أعضاء هيئة التحرير

حافظ عبدولي — هنده عمار قيراط — سالم العيادي — علي بن نصر
— نجيبة شقير — حمادي ذويب — ناجي العونلي — سرور الحشيشة
— م.لمد الجربي — منصف المحواشي — رياض الميلادي — فتحي الرقيق
— عقيلة السلامي البقلوطي — سعدية ب.ب.ي الخبو



كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

<https://flshs.rnu.tn>

صندوق بريد 1168، صفاقس 3000 تونس

الهاتف: 74 670 557 (216) - 74 670 558 (216)

الفاكس: 74 670 540 (216)

فهرس - الجزء الأول

هيئة التحرير - ii

توجيه شكر - iv

1

من التّواصل "النّمودجيّ" إلى التّواصل الطّبيعيّ

محمد غاليم - صفحة 1

2

"التّلاقّي" الذي تحيا به الجملة

محمّد القلال - صفحة 39

3

تمثّل الجسد الأنثوي في المدوّنات الفقهيّة

فيروزبن فقيرة - صفحة 63

4

تشكل الهوية الجندرية والميول الجنسية لدى أفراد مجتمع الميم عين:

سيرورات الذات وتجارب المعاناة الاجتماعيّة في تونس

سميحة حامدي - صفحة 81

5

الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء: واقع السياسات الدولية وقضايا

العيش المشترك (دراسة نظريّة، وصفية، تحليلية، لواقع المهاجرين غير

النظاميين بتونس)

عزيزة لشهب - صفحة 106

6

استغلال الفسفاط وأثره في التشكّل المورفولوجي والتوسع الحضري لأمّ العرايس

حسن النصيري - صفحة 132

الجزء الثاني (مقالات بلغات غير العربيّة) - صفحة 163

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscrivent via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro

Academic Research

مجلة بحوث جامعية

عدد 22

شكر

تشكر إدارة مجلة بحوث جامعية جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في
تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى هذا العدد وهم:

هندة عمار قيراط

زهير بن جنات

مراد بن جلول

علي بن نصر

رؤوف ديمق

الحبيب الدرويش

جوهر ذويب

نورة العون

منير قيراط

سرور الحشيشة

فتحية جلاد

محمد الخراط

منصف المحواشي

منجي العمري

شمس الدين الرحالي

فتحي الرقيق

حسن زربية

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents
de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

من التّواصل "النّمودجيّ" إلى التّواصل الطّبيعيّ

محمد غاليم

(جامعة محمد الخامس)

"[التواصل] ممارسة للمراجعة المتبادلة لافتراضاتنا، ومن ثمة لتصحيح أخطائنا المحتملة. [فهو] من حيث المبدأ إذن علاجٌ لنواقص معرفتنا وتفاعلاتنا، ولكنه أيضاً العلاج الوحيد لأوجه قصوره الذاتية، وبذلك فلا أمل في بلوغه أيّ نوع من الكمال" (ليفيت 1991، صص. 86-87).

تقديم

من المعتاد أن تصدر عنا عبارات كثيرة مرتبطة بتفاعلاتنا التواصلية، سواء من قبيل: "لم أفهم ما تقوله"؛ "لست متأكدا من أي فهمتها"؛ "هل فهمت مرادي؟"؛ الخ؛ أو من قبيل: "يكفي، فقد فهمتك جيدا"؛ "إنه يفهم دائما المقصود من كلامي"؛ "كانا يتفاهمان بنصف كلمة"؛ الخ. فهل يفهم المتخاطبون فعلا بعضهم البعض؟ وهل التصورات التي يعبر عنها المتخاطبون واضحة بما يكفي لضمان هذا الفهم؟ هل من شأن التواصل أن يكون "ناجحا" بفضل تفاهم المتخاطبين؟ أم أن تصوراتنا ليست واضحة كما نعتقد ذلك؟ وأننا لا نفهم بعضنا البعض بالصورة التي نفترضها؟ وأنّ التّواصل بطبيعته، وفي جزء كبير منه، تعامل مع سوء الفهم المعبر عن حدوده التي لا يمكنه تجاوزها؟¹

يتناول هذا البحث جوانب من حدود التواصل باعتبارها جزءا لا يتجزأ من شروط إمكانه، إلى جانب شروط أخرى كالقدرة على استخدام الآليات الاستكشافية والقدرة على الانتباه والانتباه المشترك والقدرة على العمل القصدي الفردي والعمل القصدي الجماعي أو المشترك، وما تقتضيه هذه القدرات (وقدرات أخرى) من أساس عصبي بطبيعة الحال.² وهي شروط ترسم مجتمعة حدود ما نسميه *توصلا طبيعيا*، أي كما تسمح به قدرات الكائن البشري الطبيعية، في مقابل تصور يبدو لنا وهميا ويسمى *توصلا "ناجحا"* أو "نمودجيا".

¹ انظر، مثلا، تفاصيل مشروع علمي متكامل خاص بدراسة طبيعة سوء الفهم وسوء التواصل باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من نظرية التواصل، في أنولي وآخرين (2002) Anolli.

² انظر تفاصيل هذه القدرات وأسسها العصبية في غاليم (2024) الذي يعتبر هذا البحث جزءا منه.

فعوض النظر في التواصل على أنه تفاعل ذو حدود و"نقائص" طبيعية، انبنى تحليله في أغلب الأحيان على تصور التواصل "الناجح" أو "النموذجي" القائم على الاعتقاد بأننا "نفهم بعضنا البعض". وانشصر الهدف عندئذ، أو كاد، في تحديد الشروط أو القواعد التي يجب أن يخضع لها التواصل ليكون تواصلًا "ناجحًا" أو "نموذجيًا". هكذا سعت أعمال جون سورل Searle، مثلاً، إلى "إهمال" "نقائص" التواصل والاهتمام بتحديد شروط كفايته وتحققه. وحاول بيتر ستروسن Strawson النظر منذ البداية في بعض هذه "النقائص" لتجنبها بوضع قيود إضافية على تحديد التواصل، تتطلب، كما سنرى، قدرات انعكاسية (reflexives) يعجز البشر عن تطبيقها.

وينتقد سبرير وولسن Sperber and Wilson النظرية التقليدية القائلة إنَّ آلية التواصل اللغوي المتمثلة في آلية "النظام" الرمزي، "حين تُستعمل على النحو السليم ولا يعوقها الضجيج، ستضمن التواصل التام". ويعتبران أن هذه الآلية إنما "تجعل التواصل الناجح أمراً محتملاً على أكثر تقدير، لكنها لا تضمنه".³ وإذا كان الذريعيون يثقون بهذه النظرية للتواصل "النموذجي"، فلأنهم يحتفظون في أذهانهم بتصور للتواصل يعتبره "نظاماً" رمزياً أساسه عملية ترميز لدى المتكلم وفك ترميز لدى السامع. وتفترض نظرية "النظام" هذه أن الدلالة المنقولة يحددها القولُ المرمز، وما على السامع إلا أن يعثر عليها.

ويدافع سبرير وولسن في مقابل هذه النظرية عن نظرية "استنتاجية" تقوم على أن السامع يجب ألا يكتفي بفك الترميز، بل عليه أن يضيف إلى القول المسموع معطيات سياقية. فالرسالة في حد ذاتها ناقصة دائماً، وعلى السامع أن يغنيها باستنتاجات ذهنية يقوم بها انطلاقاً من خلفيته المعرفية ومن معطيات الوضع. وذلك على غرار ما سبق أن أشار إليه الفيلسوف السكتلاندي دوغالد ستيوارت (Dugald Stewart) (1753-1828):

"حتى عند الحديث في أكثر المواضيع وضوحاً وألفة، ومهما كانت أقوالنا تامة وموافقة لمقتضى الحال، فإننا سنجد أن الكلمات التي نستخدمها، حين

³ انظر سبرير وولسن (1995)، ص. 17، وص. 44.

نتفحصها بدقة، لا تفعل أكثر من عرض تلميحات على من يسمعنا، تاركة، إلى حد كبير، الجزء الرئيس من عملية التأويل لـ"إنجزه ذهن نفسه".⁴

ومن خصائص نظرية سبرير وولسن سعيها إلى تحقيق هدفين مترابطين: تحديد التواصل بناء على تطوير "النظام" بواسطة الاستنتاجات، ووضع حدود للاستنتاجات الممكنة، إذ يجب ألا تتوالى إلى ما لا نهاية، وأن تكون فعلية عملية. ولكننا سنرى مع ذلك أن هذه الخاصية الفعلية العملية ليست مضمونة، على الأقل في ما يخص مشكل ضمان شروط "نجاح" التواصل. ذلك أن سبرير وولسن، رغم "رفضهما" لنظرية التواصل "النمذجي"، يظلان بعيدين عن تصور الأعمال التواصلية باعتبارها وسائل للتعامل مع حدود التواصل ونقائصه/الطبيعية (بما في ذلك محاولات "تجاوزها")، عوض تصور هذه الأعمال باعتبارها طموحا إلى بلوغ "التواصل التام".

سنحاول أن نبين أن نظرية التواصل "النمذجي" سرعان ما توقعنا في مأزق عند مواجهة مشكل شروط إثبات الفهم التواصلية وضمانات "نجاحه"، وكذلك شروط إخفاقه وانقطاعه. وذلك في إطار تصور يسعى إلى فهم التواصل باعتباره مجموعة من الإجراءات التي تسمح، ليس ببلوغ تواصل "نمذجي"، وإنما بتعيين نقائص التواصل وإخفاقاته الناتجة عن حدوده الطبيعية، والداعية إلى محاولة "تجاوزها" للتمكن من معاودة ربط الاتصال من جديد. فالتواصل تحكمه بالفعل، كما يؤكد كتاب سبرير وولسن نفسه، عمليات "استكشافية ناقصة"، ويجب أن تكون "إخفاقاته متوقعة".⁵ ولكن عوض الانطلاق في دراسة التواصل من هذا الوضع الطبيعي العادي، الذي ما دام يواجه إمكانات الإخفاق ينبغي أن يتضمن أيضا وسائل "تجاوزها" حتى يتم "تصحيح" التواصل باستمرار، فإن سبرير وولسن يخلصان إلى أن:

"ما يُعتبر مُلغزا ويحتاج إلى تفسير ليس إخفاق [التواصل] بل نجاحه".⁶

وبعبارة أخرى، ينبغي علينا تفسير الاستثناء (وهو النجاح) حتى نفهم القاعدة. ولكن بما أن العمليات التواصلية الاستكشافية "ناقصة"، بتعبير سبرير وولسن، فإن النجاحات ستكون جزئية. والحال أن النجاح الجزئي إخفاق جزئي أيضا، أو إخفاق تم

⁴ ستيوارت (1810)، ص. 153.

⁵ سبرير وولسن (1995)، ص. 45.

⁶ نفسه، ن. ص.

تصحيحه جزئياً. ورغم هذا لا ينطلق سبرير وولسن من هذه الإخفاقات وإجراءات "تصحيحها" المستمرة، كما يلاحظ الفيلسوف بيير ليفي⁷ Livet، ولا يخرجان فعلاً عن نظرية التواصل "النموذجي" التي ترى في الإخفاقات وتصحيحاتها آخر خيار يمكن اللجوء إليه. لذلك يبدو أنهما يواجهان من حيث الجوهر، كما سنرى، نفس المشاكل التي تواجهها نظرية "النظام" التي ينتقدانها.⁷

ونتناول، لإبراز بعض حدود التواصل، جوانب جوهرية من مفهومي *القصد الإخباري* و*القصد التواصل* المرتبطين بعمل غرايس ثم عمل سبرير وولسن (1995). ومعلوم أن هذين الأخيرين أعادا تحديد مفهوم *المعنى غير الطبيعي* عند غرايس (1957)، في شكل هذين النوعين من القصد. ومعناهما، على العموم، أن *القصد الإخباري* هو الذي يتعرّف *المستقبل* بموجبه ما *يسعى المرسل إلى إيصاله*؛ و*القصد التواصل* هو الذي يتعرّف *المستقبل* بموجبه أن *المرسل يسعى إلى التواصل معه*، أي أن له *قصداً إخبارياً* معيناً.

1 عن حدود القصد الإخباري

حتى نتواصل يلزمنا أن ننقل معلومات إلى الآخرين وأن نتلقاها منهم، وهي مناطق القصد الإخباري. لكننا لا نستطيع أن *نستدل* على *إثبات المعنى الدقيق* الذي نسند به إلى هذه المعلومات. وكل ما نستطيعه هو أن نضع بعض الحدود لتأويل أقوالنا أو إشاراتنا الحركية حتى نشعر كل من يتجاوزها بأنه حادّ عن *اتباع قاعدة* نؤوّلها على نحو معين، لكننا عاجزون عن تعيينها وإثباتها بوضوح.

رغم أننا لا نتوقف عن سنيّ "قواعد" سلوكنا التواصل وإملاء "طرق استعماله"، فإننا لا نعرف ما هي بالضبط هذه "القواعد" أو "المعايير الموضوعية" التي تقود تحكّم المتكلمين بلغة معينة في المعاني أو التصورات التي تعبر عنها كلماتهم وأقوالهم أو إشاراتهم الحركية. ومن ثمة، لا نعرف إلى أي حد نحن متأكدون من تعيين معاني أعمالنا التواصلية ومقاصدها؛ أو بعبارة أخرى، تعيين "القاعدة" التي "تحكّم" استمرار التواصل. لذلك تظل معرفتنا دائماً مؤقتة ومعرضة للإبطال.

⁷ انظر ليفي (1991) Livet، صص. 65-66؛ و(1987).

هذا هو الحد الأول الأعم من حدود التواصل الذي نوضحه بالاستعانة بمثالين من أمثلة "الموقف الشكي" من التواصل اللغوي ينطبقان تماما على مفهوم *القصد الإخباري*. يتعلق المثال الأول بالفيلسوف التجريبي الإنجليزي جون لوك (1704-1632) Locke ونقده "للمطابقة المزدوجة" التي تقوم عليها تصورات الحس المشترك للفهم التواصلية. ويجد المثال الثاني واحدا من أبرز تجلياته في فلسفة اللغة في العصر الحديث، في المفارقة التي طوّرها كريبيكه (1982) Kripke من خلال دراسته الخاصة بفتغنشتاين التي تحاول تفسير ممارساتنا التواصلية اللغوية الأولية، ومنها أن نعني شيئا بقول معين أو إشارة حركية معينة، أو نتبع قاعدة معينة في ذلك.⁸

1.1 لوك وخطأ "المطابقة المزدوجة"

يُعتبر تايلور (1992) Taylor أن الموقف الشكي من التواصل اللغوي يلعب دور المعارض الذي يحفز على بناء نظرية لغوية تفسيرية، ويميز فيه موقفا شكيّا "قويا" من موقف شكي "ضعيف". الأول ينفي أن المتواصلين يفهمون عادةً بعضهم بعضاً؛ فينفي بذلك الافتراض الذي يحاول المنظرون للتواصل ("الناجح") إثباته. أما الموقف الضعيف فينفي أن هناك افتراضا معيناً قد أثبت بالفعل الكيفية التي يفهم بها المتواصلون عادة بعضهم بعضاً.

ويُعتبر نقد الفيلسوف التجريبي الإنجليزي جون لوك لاعتقاد الحس المشترك الراسخ بالفهم التواصلية، مثالا للموقف الشكي من التواصل. وهو موقف يمكن أن يغذي الموقف الشكي القوي والموقف الضعيف معا.⁹

يشير جون لوك (1690/1990)، في الفقرة الثامنة من الفصل الثاني والثلاثين ("عن الأفكار الصحيحة والخاطئة") من الكتاب الثاني، إلى سوء فهم الناس للعلاقة بين الأفكار والكلمات والأشياء؛ ومن ثمة افتراضهم وجود "مطابقة مزدوجة". فهم يعتبرون من باب تحصيل الحاصل أن أفكارهم تطابق الأشياء التي تعبر عنها (وهذه "مطابقة

⁸ وانظر كريبيكه (1982) الذي يعتبر عمله "تطويراً" لمفارقة فتغنشتاين (ص. 7)، وتناولاً لحجة هذا الأخير كما بدت له (أي لكريبيكه) (ص. 5). ويُعرف هذا التناول في الأدبيات باسم منحوت من اسم كريبيكه واسم فتغنشتاين، كريبيغنشتاين Kripkenstein أو كريبيكنشتاين Kripkenstein. وقد أثار عمل كريبيكه (1982) منذ صدوره نقاشات طويلة بين الفلاسفة تعبر عنها العشرات من الأبحاث المدافعة أو المعارضة حتى اليوم. ولا يهمننا من ذلك في مقامنا هذا سوى علاقة نقدنا لمفهوم القصد الإخباري في التواصل بجوهر المفارقة وارتباطها بنقض نظرية شروط الصدق وعدم قابلية المعنى للتحديد الصارم.
⁹ انظر تايلور (1992)، صص. 20-21؛ وص. 30.

تمثيل " (conformity of representation) بتعبير تايلور)؛ وأن الفكرة التي يدُلُّون عليها بكلمة معينة تطابق الفكرة التي يدل عليها الآخرون بنفس الكلمة (وهذه "مطابقة في ما بين الذوات" (conformity of intersubjectivity) بتعبير تايلور أيضا). وهذا يعني أن المتكلم منا يعتقد أن فكرة "الشمس" تطابق الشمس نفسها (أو هي تمثيل دقيق لها)؛ ويعتقد أيضا أن الفكرة التي يدل عليها بكلمة "الشمس" هي نفس الفكرة التي يعتبر سامعُه أن هذه الكلمة تدل عليها.

يقول لوك:

"[...] إنَّ الناس تَوَافُونَ جدا لافتراض أن الأفكار المجردة التي يملكونها في أذهانهم تعتبر من حيث هي كذلك موافقةً للأشياء الموجودة بدونهم [و] التي تحيل عليها؛ وهي نفسها أيضا التي تحمل الأسماء التي يسندونها إليها باستعمال [...] اللغة وملاءمتها للمواضعة. ذلك أنه بدون هذه المطابقة المزدوجة لأفكارهم، يجدون أنه ينبغي عليهم، في نفس الوقت، أن يفكروا بشكل خاطئ في الأشياء في حد ذاتها، وأن يتحدثوا عنها بكيفية لا يفهمها الآخرون".¹⁰

وتُعتبر "عقيدة المطابقة المزدوجة" الشائعة هذه، التي تجد مصدرها في الحس المشترك، جوهرَ سوء فهم الإنسان لوضعه المعرفي. ولهذا الاعتقاد الخاطئ آثار في معرفتنا للأشياء وإيصال هذه المعرفة إلى الآخرين. إننا نبني أعمالنا على اقتضاء مفاده أنَّ الأفكار التي ندلُّ عليها بكلماتنا هي نفس الأفكار التي يدل عليها الآخرون بكلماتهم، وأن هذه الأفكار تمثل الأشياء تمثيلا دقيقا. ولكن بما أن العلاقة بين الكلمات والأفكار والأشياء هي في الواقع على غير ما نعتقدده – أي ليست مثالية – فإن الخيبة غالبا ما تكون حليف محاولتنا تحصيل المعارف ونقلها.

من أهداف لوك في تناوله للمطابقة فيما بين الذوات، في الكتاب الثالث، البرهنة على أن اللغة ليست في الواقع أداة مثالية لتواصل الأفكار فيما بين الذوات. فهو يعتبر أن اعتقادنا الخاطئ القائم على المطابقة فيما بين الذوات صادر عن تسليمنا بأن المتواصلين يفهمون عادةً بعضهم بعضا لأنهم يدُلُّون بالكلمات التي يستعملونها على نفس الأفكار.

¹⁰ لوك (1690/1990)، صص. 370-371.

وبعبارة أخرى، يقوم تفكير الحسّ المشترك حول التّواصل واللّغة، عند لوك، على مقدّمة هي الاعتقاد المؤكّد الراسخ بالنجاح العادي للأفعال التواصلية. وعن هذه المقدمة ينتج الاعتقاد بأن الكلمات أداة مثالية للفهم التواصلي في ما بين الذوات. لكنّنا، خلافاً لهذا الاعتقاد، لا ندل بكلماتنا على نفس الأفكار، ومن ثمة نخطئ حين نعتقد أننا عادةً نفهم بعضنا البعض.¹¹

يقول لوك في الكتاب الثالث، الفصل التاسع، الفقرة الرابعة:

"بناءً على أن الغاية الرئيسة للغة هي أن تُفهم، فإن الكلمات لا تخدم هذه الغاية على نحو جيد، لا في الخطاب العادي ولا الفلسفيّ، وذلك حين لا تثير أي كلمة في السامع نفس الفكرة التي تمثلها في ذهن المتكلّم".¹²

إذا كانت أسس اللّغة مهتزة بهذه الصّورة، فكيف نتّمكن من تحقيق أغراضنا التّواصلية اليومية؟ إن لوك يكتفي بتفحص النقائص الملازمة للغة، ولا يفسر كيف يمكنها، رغم هذه النّقائص، أن تعمل على تحقيق أغراض التّفاعل التّواصليّ العاديّ. يقول في الفقرة الخامسة والعشرين من الفصل الحادي عشر من الكتاب الثالث:

"إنّ ضرورة التواصل عن طريق اللغة تؤدي بالناس إلى الاتفاق، ضمن حدود مقبولة معيّنة، حول دلالة الكلمات الشائعة التي يمكن أن تصلح للمحادثة العادية؛ وبذلك لا يمكن أن يُفترض في الإنسان جهله التام بالأفكار التي يُسندها الاستعمال الشائع إلى الكلمات في لغة مألوفة لديه. لكن الاستعمال الشائع، لكونه قاعدة غير مؤكدة إلى حد كبير، وتنحصر هي نفسها في النهاية في أفكار أناس معينين، يتضح في أغلب الأحيان أنه ليس سوى معيار متغير للغاية".¹³

تلك هي "المفارقة" التي يسفر عنها تناول لوك للغة: رغم أن اللغة تصلح "ضمن حدود مقبولة معيّنة" لتحقيق أغراضنا العادية، فإننا لا نفهم حقاً بعضنا البعض.

¹¹ وانظر تايلور (1992)، صص. 28-30.

¹² لوك (1990/1690)، ص. 465.

¹³ نفسه، ص. 513. وانظر تايلور (1992)، صص. 44-45.

2.1 مفارقة فتغنشتاين والموقف الشكّي من المعنى

سمي هذا الموقف، من بين أسماء أخرى، "موقفاً شكّياً دلاليّاً" (semantic scepticism)، ويرتبط بمفارقة فتغنشتاين الواردة في الفقرة 201 من كتابه *أبحاث فلسفية*.

يناقش فيتغنشتاين في الفقرات من 141 إلى 242، خاصة، من كتابه المشار إليه، الجوانب المختلفة لما يعنيه فهم قاعدة عامة وإتياع قاعدة على النحو الصحيح. ويظهر أن الموضوع الرئيس المتكرر في هذه الفقرات هو صعوبة تبين الكيفية التي يمكن بها لقاعدة تتعلق بتطبيق كلمة معينة في مجموعة لاصحوة من الحالات، أن تكون (أ) شيئاً موجوداً بطريقة ما في ذهن المتكلم، (ب) شيئاً يحدد سلفاً كيف ينبغي تطبيق الكلمة المعنية. وهي صعوبة تنتج عن تصور لمعاني الأقوال مفاده أن المتكلم حين يعني شيئاً معيناً بكلمة أو قول معين، فإن هناك قاعدة أو واقعا (داليا) معيناً يحددان للمتكلم التطبيق الصحيح للكلمة أو القول.

وفي بداية الفقرة 201 تبلغ هذه الصعوبة ذروتها لتتخذ شكل المفارقة التالية:

"تلك كانت مفارقتنا: لا يمكن لأيّ طريقة للسلوك أن تكون محدّدة بقاعدة، لأن أيّ طريقة للسلوك يمكن أن تكون موافقة للقاعدة. وكان الجواب: إذا كان يمكن ترتيب كل شيء ليوافق القاعدة، فيمكن أيضاً ترتيبه ليخالفها. ولذا لن يكون ثمة وفاق ولا خلاف".¹⁴

وتهمّ هذه المفارقة، حسب كريبكه، معرفة مدى صحّة استعمال دليل معيّن أو خطئه (مهما كان، مثل كلمة معيّنة)، على أساس إمكان إثبات /القاعدة التي يتّبعها الفرد أو "يخضع" لها حين يستعمل هذا الدليل.¹⁵ فالمفارقة موجهة ضدّ التصور القائم على أن

¹⁴ انظر فتغنشتاين (1953 [1958 ط2])، ص. 81؛ وكريبكه (1982)، ص. 7؛ وويلسن (2006)، صص. 1-2.

¹⁵ ويختار كريبكه لتوضيح ذلك مثال استعمالنا للدليل الزيادة "+" (زائد) في الحساب. فنحن نفترض تلقائياً أننا نعرف ما يعنيه هذا الدليل، وأن استعمالنا السابقة له "نطابق" استعمالنا الحاضرة والمستقبلية. ونحن نُسأل ما هو جمع 65 + 58 نجيب: 125، لأننا نعرفُ جمع عددين صحيحين ونُتبع قاعدة الزيادة. ولكن لنفرض، كما يقول كريبكه، أن أحد الشُّكّاك أتى ليزعم بأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اعتقاد منا باتّباع قاعدة الزيادة "+"، فيبدو لنا ظاهرياً أننا نطبقها حين نجيب: "125". وذلك لأننا لا نملك ما يضمن أن القاعدة المتّبعة في الماضي هي فعلاً قاعدة الزيادة (addition) تلك، وليست قاعدة أخرى يسميها كريبكه *quus* تدلّ على عملية هي "quaddition"، وتفرض أن يكون الجواب الصحيح هو "5" عوض "125". وبعبارة أخرى، ما الذي يبرر ثقّي الحاضرة في كون "+" يدل على زائد (أي يعبر عن تصور أو قاعدة الزيادة) وليس على *quus*؟ ما هو واقع الأشياء الذي يقوم عليه معنى "+" بالنسبة إليّ؟ ويوضح كريبكه أن هذا الواقع المُثَبَّت لا يمكن أن يكون استعمال

هناك قواعد مخصوصة نتعلّمها أو نتمكّن منها بشكل أو بآخر، ونفترض أننا نتّبعها في ممارساتنا اللغوية، فتحدّد الكيفية التي ينبغي أن نطبّق بها (أو نستعمل) كلماتنا وأقوالنا في الحاضر والمستقبل. وعلى هذا النحو، يوضح مثال كريبيكه، المشار إليه آنفاً، أن قاعدة الزيادة حين أتعلّمها، تمكّني من "تحديد إجابتي عن عدد لا حصر له من المجاميع الجديدة التي لم يسبق لي أن نظرت فيها من قبل".¹⁶

هكذا، يُفترض قيامُ التّواصل الناجح على تمكّن المتخاطبين من قواعد كهذه. ونستعمل كلماتنا وأقوالنا بطريقة معينة لأننا تمكّنا من القواعد أو المعاني التي تحدّد شروط استعمالها استعمالاً صحيحاً. فإذا كنت في الماضي أعني أخضر بالكلمة "أخضر"، فيجب أن أطلق الكلمة "أخضر" على أشياء معينة (خضراء) في الحاضر والمستقبل؛ ويصدق هذا، كما أسلفنا، في كل أنواع العبارات اللغوية.

لقد اعتبر بول غرايس، مثلاً، أن للمتخاطبين معرفة متبادلة بقواعد مبدأ التعاون، ومن ثمة يتّبعونها ما داموا يسلّمون باتّباعها لدى الآخرين. ولكن هل يعرف المتواصلون حقاً هذه القواعد ويتّبعونها؟

يصطدم تصوّر غرايس وأتباعه لمعرفة القاعدة واتّباعها بالموقف الشكي الذي تعبر عنه المفارقة الشكية. وهو موقف يقوم على إستراتيجيتين شكّيتين، إستراتيجية "استقرايية" وأخرى "استنباطية".

والمثال التوضيحي الذي نعتمده لتوضيح هذا الموقف مثال شارع من شوارع المدينة لا يوقف فيه السائقون سياراتهم إلا على جانبه الأيمن. وتوجد على جانبه الأيسر علامة لمنع الوقوف. ولا يهمننا في هذا السياق أن تكون هذه العلامة عبارة عن حرف مكتوب، أو رسم، أو هما معاً، أو عبارة مكتوبة أو أكثر، الخ.

وفي مثال كهذا، يُفسّر تصوّر اتّباع القاعدة سلوك السائقين المنتظم، الذين لا يوقفون سياراتهم على الجانب الأيسر أبداً، بأنهم يتّبعون القاعدة التي تملئها علامة منع الوقوف.

"+" في الماضي، ولا صورة ذهنية داخلية، ولا "استعداداً" معيناً. انظر التفاصيل في كريبيكه (1982)، ص. 8 وما بعدها من الفصل الثاني؛ وانظر أونجيل (1985) Engel، ص. 49-50.

¹⁶ انظر كريبيكه (1982)، ص. 7.

أ. الإستراتيجية "الاستقرائية"

يعتبر الموقف الشكي أن أي نموذج محدود للسلوك المطرد يكون موافقا لأكثر من قاعدة واحدة ممكنة، بل يكون موافقا في الواقع لعدد لا محدود من القواعد الممكنة. ومن ثمة، فحتى إذا سلّم الموقف الشكي بأن سلوك السائقين يوافق القاعدة (وهي هنا علامة الوقوف)، فلا يمكن أن نستنتج من ذلك وحده أن السائقين يتبعونها. ذلك أن سلوكهم قد يكون موافقا لهذه القاعدة عن غير قصد فقط، بينما هم في الواقع يتبعون قاعدة من القواعد الأخرى الممكنة غير المحدودة الموافقة لسلوكهم؛ كأن تكون القاعدة عند أحدهم، مثلا، أن يقف على الجانب الأيمن في أي شارع توجد حانة على جانبه الأيسر، وهو حال الشارع المعني. وبذلك، لا يمكن أن نحدد بالفعل هل يتبع السائقون نفس القاعدة. فيخلص الموقف الشكي إلى افتراض أن المنفذين لسلوك معين لا يتبعون أي قاعدة على الإطلاق.

ب. الإستراتيجية "الاستنباطية"

حتى في حالة تصريح السائقين المعنيين بأنهم يتبعون نفس القاعدة ويشيرون إلى علامة منع الوقوف، فإن ذلك لا يضمن أنهم سيطبقونها بنفس الطريقة. فالمعرفة المتبادلة بقاعدة معينة شيء، وتطبيقها بنفس الطريقة شيء آخر. قد يوقف أحدهم، مثلا، سيارته فجأة على الجانب الأيسر ويستمر في ذلك لأيام. وحين يُسأل يجيب بأنه يتبع نفس القاعدة، علامة الوقوف، وأنه كان يهتم بسؤال الآخرين: لماذا لا يتبعونها.

ومفاد هذا الخلاف أن معرفة القاعدة والتصريح باتباعها لا يكفيان بل يجب أيضا الاتفاق على تأويلها. فالشخص الذي أصبح يقف على الجانب الأيسر يتبع نفس القاعدة التي يتبعها الآخرون، لكن تأويله لها يختلف عن تأويلهم. وتأويله، مثلا، هو أن "الوقوف على الجانب الأيمن يمتد فقط حتى التاريخ س (أي الثلاثاء الماضي)، وبعد ذلك يجب الوقوف على الجانب الأيسر".

بل أكثر من هذا، حتى إذا تم الاتفاق على تأويل معين لقاعدة معينة فلا شيء يضمن أيضا تطبيق هذا التأويل بنفس الطريقة. فالتأويل في هذا السياق لا يختلف عن القاعدة ذاتها. إنه رمز يجب أن يستدعي، مثل القاعدة، تطبيقا سلوكيا؛ ولكي يتم التطبيق

السلوكي للرمز يجب أن يتم تأويله. وهكذا يمكن أن يتوالى الاتفاق على التأويل وعلى تأويل التأويل وعلى تأويل تأويل التأويل، الخ. إلى ما لا نهاية.

هكذا، لا يضمن اتّباع نفس القاعدة أو نفس تأويلها تطبيقها بنفس الطريقة. فالناس لا يحتاجون إلى القيام بنفس الأفعال، بالضرورة، حتى يكونوا على وفاق مع القاعدة. ذلك أنه ليست هناك قاعدة يمكنها أن تحدّد الأفعال التي توافقها. فكيفما كان فعل المرء، يمكنه دائما أن يقدّم تأويلا لقاعدة معينة ق (أو تأويلا لتأويل، الخ.) يبرّر أنّ فعله ذاك يوافق ق.

إن تعيين قاعدة معينة يشترك الناس في اتّباعها لا يمكنه أن يفسر سلوكهم، سواء أكان مطردا أم لا. وخلاصة الإستراتيجيتين الشكيتين، أنّ الناس حتى لو قاموا بنفس السلوك المطرد، وصرحوا بأنهم يتبعون قاعدة معرفتها متبادلة بينهم، فإن ذلك لا يعني أن تفسير الاطراد في سلوكهم يكمن في تصريحهم باتّباع تلك القاعدة.

تعتبر النظرية الذرية حسب غرايس وأتباعه، إذن، أن تفسير الكيفية التي يحصل بها الفهم التواصلية يتم بتحديد مجموعة من القواعد الذرية التي يتبعها المتخاطبون، كقواعد مبدأ التعاون. فاتّباع مثل هذه القواعد هو الذي يمكن هؤلاء من معرفة كيفية التعبير عن أنفسهم في أوضاع تواصلية معينة، وكيفية استنتاج المعنى المقصود من "المؤشرات" و"التلميحات" المرتبطة بصور التعبيرات المختلفة. لكن المفارقة الشكّية تفيد، كما ذكرنا، أن القاعدة لا يمكن أن تحدّد ما هي الأفعال التي توافقها، لأن أي فعل يمكن أن يُعتبر موافقا لتأويل معين لهذه القاعدة. والنتيجة هي أنني يمكن أن أتبع القاعدة ق وأقوم مع ذلك بأي فعل يمكن تصوره! وهذا يفرغ مفهوم "اتّباع القاعدة" من أي معنى. وعلاوة على هذا، فحتى لو كان سامعان (أو أكثر) يعرفان نفس القاعدة الذرية ويتبعانها، فلا شيء يمنعهما من استنتاج معنيين مختلفين تماما من القول الصادر عن متكلم معين. وذلك مع اعتبار أن كل معنى من المعنيين يوافق تأويلا معيناً للقاعدة المذكورة، أي يعتبر تطبيقا صحيحا لها.¹⁷

يشير كريبيكه إلى أن "المفارقة الشكّية" تشبه كثيرا مفارقة غودمان Goodman (1973) (المتعلقة بالزمرد "الأخرق" ("grue") (نحّت من "أخضر" و"أزرق")، والموقف

¹⁷ وانظر تايلور (1992)، صص. 142-147.

الشكّي عند ديفيد هيوم من مفهوم السبب.¹⁸ فتكون بذلك نقدا لما يمكن أن نعتبره تصورا استقرائيا للمعنى يرى أن المعاني الحاضرة والمستقبلية يجب أن توافق المعاني الماضية.

إذا لم نستطع، إذن، أن نجد أيّ واقع موضوعي يحدّد ما يعنيه المتخاطبون بكلماتهم وأقوالهم في الماضي، فليس هناك مثل هذا الواقع في الحاضر والمستقبل. ومن ثمة، إذا انطلقنا من نظرية "شروط الصدق التقليدية" التي تحدّد المعنى على أساس قواعد أو وقائع دلالية تتحكم في استعمالنا الصحيح للعبارات اللغوية، فليس هناك مطلقا، كما تُقرّر المفارقة، أيّ استعمال صحيح أو خاطئ؛ مادام لا يوجد واقع موضوعي يتعلق بالمتخاطبين يمكن أن تُحدّد بناءً عليه القواعد التي يتبعونها بالضبط. وفي غياب مثل هذه القواعد أو الوقائع الدلالية لا يمكن أن يكون هناك معنى، بهذا المعنى، على الإطلاق. تصلّ المفارقة إلى غياب أيّ واقع موضوعي من أيّ نوع، لا في عالمنا "الداخلي" ولا في عالمنا "الخارجي"،¹⁹ يُمكن من تحديد معنى كلمة معينة، أي تحديد القاعدة أو الشروط الصحيحة لتطبيقها أو استعمالها. ومن ثمة:

"تبقى الحجّة الشكّيّة، إذن، دون إجابة. لا يمكن أن يكون هناك أيّ شيء يعني أيّ شيء بأيّ كلمة. كلّ تطبيق جديد نقوم به هو قفزة في الظلام؛ وكلّ قصْدٍ حاضر يُمكن تأويله بما يوافق أيّ شيء قد نختار القيام به. لذلك لا يمكن أن يكون هناك وفاق ولا خلاف".²⁰

وقياسا على هيوم، يسند كريبيكه إلى فتغنشتاين "حلا شكّيّا لشكوكه" في المعنى.²¹ ومُفاد هذا "الحل" أنه حتى إن لم يكن هناك أيّ استعمال للقواعد صحيح أو خاطئ في حدّ ذاته، فهناك استعمال "صحيح" تُثبّته الجماعة ويقوم على توافق أعضائها. ليس هناك معيار فردي لكنّ هناك "معيارا جماعيا".

¹⁸ انظر كريبيكه (1982)، صص. 62-64. وانظر هيوم (2007/1748)، صص. 26-29، الفصل 4، مثلا. وانظر غالي (2021).

¹⁹ انظر كريبيكه (1982)، ص. 69.

²⁰ نفسه، ص. 55.

²¹ نفسه، صص. 66 وما بعدها.

وهنا تلتقي المفارقة الشكّية أكثر فأكثر بنقد فتغنشتاين للغة "الخاصة" الذي ينبني على عدم إمكان اتّباع قاعدة معينة بكيفية فردية وفي عزلة تامة عن الجماعة التي تفرض معاييرها.

بهذا يتوجب علينا أن نتخلى عن التصور الذي يعتبر المعنى قائما على "شروط صدق" الأقوال، في علاقة هذه "الشروط" بما "تحيل" عليه الأقوال من وقائع أو كيانات "توافقها" في العالم (وهو التصور الذي سبق لفتغنشتاين أن عبر عنه في كتابه: *دراسة منطقية - فلسفية*). وأن نعوض هذا التصور بتصوّر يكتفي، حسب كريبيكه، بشروط "إقرار" أو "تسوية"،²² يعتبر أن الكلمة تعني معنى معيناً في سياق معين بفضل توافق إجابات متكلمي الجماعة التي تستعمل تلك الكلمة.

3.1 تحليل التصورات ومفهوم التشابه الأسري

إن قيام "الحل الشكّي" للمفارقة على التخلي عن التصور التقليدي الذي يربط المعنى أو التصورات بشروط صدق الأقوال (في العالم الخارجي)، يوضح الارتباط الوثيق في ما يبدو لنا، وبغض النظر عن بعض جوانب تأويل كريبيكه، بين معنى "مفارقة" فتغنشتاين وموقفه النقدي العام (في كتابه *أبحاث فلسفية*) الموجّه ضد التصور المذكور.

ويعتبر مفهوم التشابه الأسري (family resemblance) عند فتغنشتاين مفهوماً مركزياً في هذا النقد المستند إلى تحليل الأنساق التصويرية وضمّنها تلك المجسّدة في اللغة، وإلى محاولة تقديم إجابة عامة عن مشكل التصورات وبنية سماتها الدلالية.

وقد خصص فتغنشتاين، في *أبحاث فلسفية*، الفقرات 65-88 لتوضيح مفهوم التشابه الأسري وبعض القضايا المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً. ومنها، أساساً، مناهضة موقف إقصاء الغموض وإقصاء إمكانه (الذي نجده عند فريجه (في تطلّعه إلى تحديد المعنى) ونجده في كتاب فتغنشتاين *دراسة منطقية-فلسفية*)، ومناهضة "العقيدة" التي تعود على الأقل إلى سقراط وأفلاطون، والتي تقول بوجود أن يكون هناك شيء مشترك بين كل الأشياء التي تقع تحت تصور معين.²³

²² نفسه، ص. 74؛ وانظر أونجيل (1985)، صص. 50-51.

²³ وانظر بيكر وهاكر (2005) Baker and Hacker، ص. 146. وسنحيل على نصوص فتغنشتاين بأرقام الفقرات المسبوقة بالإشارة إلى ب. ف. أي كتاب *أبحاث فلسفية* (1953 [1958 ط]).

والتشابه الأسري مفهوم ذو علاقة وثيقة بمفهوم اللعب اللغوي الذي يشكل عند فتغنشتاين المجال الحيوي لاستعمال اللغة. فعبارة "لعب لغوي" تشير إلى أن اللغة جزء من نشاط الحياة أو صورة من صورها: "تصور لغة يعني تصور صورة للحياة" (ب. ف. 19). ومن ثمة، تكون اللغة واقعا ذا ارتباط عضوي بالحياة وبأفعال الجماعة اللغوية. والطريقة الوحيدة للإحاطة بمعنى كلمة معينة هي أن ندرس الكيفيات التي نستعملها بها في ألعاب لغوية ملموسة.

إن محور مفهوم اللعب اللغوي في أبحاث فلسفية، أنه "أسرة" من الاستعمالات المتعددة بذاتها. فالألعاب اللغوية "موضوعات للمقارنة" تكشف عن تشابهات واختلافات، وخاصة عن تنوع لا محدود في مجال كان يبحث فيه الفلاسفة عن وحدة معينة في النسق أو في المعنى.

لهذا، إذا تساءلنا عما هو مشترك بين كل الأنشطة والاستعمالات ويسمح بتسميتها "لعبا لغويا"، يجب فتغنشتاين بعدم إمكان تحديد اللعب اللغوي بالتعداد الدقيق للسمات الرئيسة المشتركة بين الألعاب. ليست هناك خاصية معينة تشترك فيها كل الألعاب؛ وما يجمعها ينبغي فقط على تشابه أسري. فمثل الألعاب كممثل أعضاء أسرة معينة، نادرا ما يملكون نفس الأنف أو نفس العينين، لكن بينهم، على العموم، تشابه أسري يمكنهم من تعرف بعضهم البعض.

ويقارن فتغنشتاين استعمالنا كلمة "لغة" باستعمالنا كلمة "لعب"، لتوضيح مفهوم التشابه الأسري:

"لننظر مثلا في الوقائع التي نسميها "ألعابا". [...] إذا نظرت إليها لن ترى شيئا تشترك فيه كلها، ولكنك ستري تشابهات وتعالقات، وفئات كاملة من ذلك. [...] إننا نرى شبكة معقدة من التشابهات التي تتراكب وتتقاطع. تشابهات شاملة أحيانا، وفي التفاصيل أحيانا أخرى. لا يمكنني أن أفكر في عبارة لتخصيص هذه التشابهات أفضل من [عبارة]: "تشابهات أسرية". (ب. ف. 66 و67).

إن التشابه الأسري، إذن، خاصية جوهريّة من خصائص التصورات العامة التي تحدد انطباقها على أمثلتها، ليس بفضل سمة مشتركة واحدة معينة تملكها كل الأمثلة ويمكن تعيينها في تعريف التصورات المعنية، ولكن بفضل سمات متعددة لا تشترك فيها

كل هذه الأمثلة، وتتمنع عن التعيين في أي تحديد أو تعريف.²⁴ ومن أهم ما يبني على هذا، عند فتغنشتاين كما أسلفنا، أن التصورات كيانات غير واضحة. يقول:

"ليس بإمكاننا أن نحدد بوضوح التصورات التي نستعملها؛ ليس لأننا لا نعرف تعريفها الحقيقي، ولكن لأنه لا يوجد لها "تعريف" حقيقي".²⁵

ولقد سبق أن قمنا بمعالجة للتصورات تسير في نفس الاتجاه العام، وإن كانت تنبني على أسس نظرية مختلفة تماماً.²⁶ ومجمل "الخطوط العريضة" لهذه المعالجة، أننا انطلقنا من مشكلين نرى أنهما يلخصان إلى حد كبير معظم قضايا النظرية الدلالية المعجمية هما:

- مشكل أفلاطون: "لماذا يتعذر تعريف التصورات؟"، مع أننا نستعملها تلقائياً ونعتقد فهمها وامتلاك تعريفها فنصدر أحكاماً على هذا الأساس. وتستند هذه التسمية إلى ما تناوله أفلاطون، على لسان سقراط ومحاورة أوطيفرون، في محاورته المعروفة بمحاورة أوطيفرون التي توضح استعصاء الوصول إلى تعريف كاف للتصورات، ومنها تصور التقوى، مثلاً.
- ومشكل المتممات، الذي يهم وضع، وطبيعة، عناصر المعنى التي لا تنتمي إلى الأوليات الدلالية المساهمة في العلاقات الوجيهة الرابطة بين البنية الدلالية والبنية الصرفية-التركيبية، لكنها، مع ذلك، عناصر جوهرية في تخصيص معاني الكلمات.

وقد منّا، بخصوص المشكل الأول، دفاعاً عن فرضية تأليفية أو تفكيكية غير تعريفية للتصورات المعجمية؛ تقوم على مبادئ من أبرزها، أولاً، أن هناك فصلاً جوهرياً بين "تعريف" المعنى (أو "تفسيره" أو "شرحه" الخ.)، و"تمثيل" المعنى الذي لا يتم إلا داخل بنية ذهنية: أي في ارتباط عضوي بشبكة التفاعلات الغنية والمعقدة التي تنسجها في بنية الذهن مجمل الأنساق الإدراكية والمعرفية؛ وثانياً، أن التصورات لا توصف، في مستوياتها العميقة الدالة، باللغة الطبيعية ومبادئ تركيب الكلمات العادي فيها.

²⁴ وانظر هاجر (2019)، ص. 171.

²⁵ فتغنشتاين (1958)، ص. 25.

²⁶ انظر التفاصيل في غاليم (1999؛ 2014؛ 2015؛ 2025؛ 2025ب).

أما بخصوص المشكل الثاني، فافترضنا أن المعنى، مثله مثل باقي مكونات النسق اللغوي، يقوم على تفاعل مكونات فرعية أو سمات طبيعية متميزة صورياً. فالتركيب يقوم على تمايز السمات المَقُولِيَّة والوظيفية، والصواتة تقوم على تمايز السمات القِطْعِيَّة والتنظيمية والعروضية. ويُقسَّم المعنى بدوره إلى سمات طبيعية، عوض اعتباره مجالا موحداً عناصره متشاكلة ومستوياته البنوية متجانسة كما هو شائع. فالحديث عن المعنى المعتبر "لغويًا" وعن بناء التصورات حديث عن كيان واحد تتضافر في تكوينه مجمل أنساق الذهن المعرفية لدى الإنسان؛ وليست المظاهر الدلالية التي يمكن أن تبني داخل النسق اللغوي - ففهم أساسا الوجاهة الدلالي التركيبي - سوى جزء من المعنى بهذا التحديد؛ أي أن السمات الدلالية الواردة في البنية النحوية ما هي إلا مجموعة فرعية داخل مجموعة السمات الدلالية الكبرى. ومن ثمة يمكن أن نفترض أن هذه المجموعة الكبرى من السمات الدلالية تنقسم إلى مجموعات فرعية هي عبارة عن مكونات طبيعية متصلة بمختلف الأنساق الذهنية التي تغذي المعنى. وبذلك يُمكن إطار نظري كهذا من بناء التصورات المعجمية على أساس هندسة تتفاعل فيها السمات التصورية عبر وجهات تربطها بأنساق ذهنية متوازنة مختلفة.

يمكننا أن نستنتج في ختام هذه الفقرة الفرعية، أن المعنى "الاستعمالي" "السياقي" كما يوضحه مفهوم التشابه الأسري، ينبغي أن يُفهم في علاقته العضوية بعدم قابلية المعاني للتحديد الصارم، ومن ثمة بمرونتها. فهذه المرونة هي التي تجعل من المعاني توافقاتٍ لانهائية مع سياقات لانهائية. لهذا، فقول فتغنشتاين إن "المعنى هو الاستعمال" ليس تحديداً للمعنى - كما فهم ذلك الكثيرون وما زالوا، وكما تورده الكثير من "المدخل" إلى الدلالة الحديثة ضمن تحديدات المعنى - بقدر ما هو إبراز لعدم قابليته للتحديد، وذلك ما يمكن من استعماله السياقي المتغير إلى ما لا نهاية.

4.1 عن تمييز الالتباس التصوري من الالتباس اللغوي

تناولنا حتى الآن بعض مظاهر حدود التواصل في علاقتها بالطبيعة الملتبسة للتصورات وعدم قابليتها للتحديد. وهو الالتباس تصوري (conceptual ambiguity) يتعلق بطبيعة التصورات وما تعبر عنه من تمثيلات لمختلف حالات الإنسان الذهنية، ويجب تمييزه بعناية من الالتباس اللغوي (linguistic ambiguity) المتعلق بنسق اللغة

/الرمزي من حيث هو كذلك وبمكوناته وبتصميمه الصوري المخصوص. وهو تمييز نادرًا ما يُنتبه إليه.

إلى جانب موقف شومسكي الذي يرى أن عمل استعمال اللغة التواصلي غير قابل للدراسة العلمية النسقية لكونه نمطا من العمل القصدي "الإرادي الحر" الذي لا يقبل مثل هذه الدراسة أصلا،²⁷ فإن له موقفا أيضا من علاقة اللغة بالتواصل، يقوم على أنها لا تصلح له، لأنها ليست "النسق الأمثل" لتحقيق أغراضه. فهي "ليست مصمّمة على نحو جيّد" يضمن لنا أن "لا نسيء فهم بعضنا البعض أبداً"؛ وذلك لاتصافها بخاصية "الالتباس". كما أنها لا تمكننا من "التعبير بكيفية مختصرة وبسيطة". ومن أمثلة ذلك قول شومسكي:

"لقد كانت المقاربة الطبيعية دائما هي: هل [اللغة] مصمّمة على نحو جيّد للاستعمال، بالمعنى المعتاد الدال على أنها استعمال للتواصل؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الخطأ. فقد يتضح أن استعمال اللغة للتواصل نوع من الظواهر العرضية. أعني أن النسق تطور بالكيفية التي تطور بها، لا نعرف ذلك حقًا. ويمكننا بعد ذلك أن نتساءل: كيف يستعمله الناس؟ وقد يظهر أنه ليس نسقًا أمثلًا لأن يستعمل ببعض الطرق التي نريد استعماله بها. إذا كنت تريد التأكد من أننا لا نسيء فهم بعضنا البعض أبداً، فإن اللغة ليست مصمّمة على نحو جيّد لهذا الغرض، لأننا نجد خصائص كالاتباس. وإذا أردنا امتلاك خاصية التعبير بكيفية مختصرة وبسيطة عما نود عادة قوله، حسنًا، فاللغة على الأرجح لا تمتلك هذه الخاصية."²⁸

ينطلق شومسكي، إذن، من أن اللغة حتى تصلح لما "نريد" أن "نستعملها" فيه لا يمكن أن تكون سوى "نسق أمثل" لا يسمح بأن "نسيء فهم بعضنا البعض أبداً"، نسق ليس من خصائصه "الالتباس". ومعنى هذا أن ما "يُفترض" أن "تُستعمل" فيه اللغة لا يمكن أن يكون سوى تواصل لا يحصل فيه "سوء الفهم أبداً"، تواصل واضح لا التباس فيه، تواصل "ناجح" "نمودجي".

²⁷ انظر تفاصيل مناقشتنا لهذا الموقف في غاليم (2024) الفصل الأول والفصل الرابع.

²⁸ انظر تشومسكي (2002)، ص. 107؛ والترجمة لنا كما هو الحال في باقي النصوص المترجمة إلى العربية في هذا البحث.

ويبدو أن هذا المنطلق يقوم على تصور للتواصل وللغة لا تدعمه التطورات العلمية التي شهدتها هذا المجال منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي على الأقل، والتي تعمقت واتسعت بشكل كبير مع المكتسبات التي حققتها وتحققها العلوم المعرفية حتى اليوم. فالتواصل (باللغة أو بغيرها) لا يمكن إلا أن يكون نسبياً درجياً مرتبطاً بحاجات محدودة في سياق محدد. واستعمال اللغة استعمالاً سياقي أيضاً قد يُسخر للتعبير عن الأفكار وقد يُسخر لإخفائها. والتصورات التي تعبر عنها ألفاظ اللغة لا يمكن إلا أن تختص، كما أوضحنا آنفاً، بقدر كبير من الاحتمال وعدم التحديد والالتباس، وذلك ما يضمن مرونتها وقابليتها لموافقة سياقات دائمة التغير.

كما يبدو أن شومسكي لا يحدّد بما يكفي من الدقة ما يقصده بالالتباس، ولا يميّز، على وجه الخصوص، نمط *الالتباس اللغوي* من نمط *الالتباس التصوري*. رغم أن اهتمامه، في تركيزه على أن اللغة ليست "نسقا أمثل" و"ليست مصمّمة على نحو جيّد" الخ، يبدو منصباً خاصّة على الالتباس اللغوي. ولكن بعيداً عن أن يكون هذا الالتباس "مشكلاً" كبيراً أو "نقيصة" كبرى في نسق اللغة واستعماله *التواصلي* – وهو اعتقاد قديم – فإنه سمة ضرورية لاشتغال هذا النسق وفعاليتها النسبية بطبيعة الحال.²⁹

فعلى عكس وجهة نظر شومسكي، يُعتبر الالتباس في أنساق التواصل سمة مرغوباً فيها، لأنه يسمح، على وجه التحديد، بنسق تواصلي "مختصر وبسيط". ومن الخصائص الناجمة للالتباس أن السياق عندما يكون غنياً بالمعلومات ودالاً بما يكفي على المعنى، تكون اللغة غير الملتبسة زائدة جزئياً عن الحاجة بالنظر إلى السياق، ومن ثمة غير فعالة. كما أن الالتباس يسمح بإعادة استعمال الكلمات والأصوات التي يسهل إنتاجها أو فهمها، ولذلك تتكرر التعابير المختصرة والبسيطة في تواصلنا اليومي أكثر بكثير من التعابير الطويلة والمعقدة.

لقد سبق لـ Zipf (1949) أن دافع عن نظرية يوافق فيها الالتباس مبدأً موجّداً هو مبدأ الجهد الأقل، ويُفهم في علاقته بحاجات المتخاطبين المتنافسة. وهي نظرية تجدد الاهتمام بها مؤخراً سواء في تفسير سلوكيات المتخاطبين المتزامنة أثناء الاستعمال اللغوي

²⁹ المقصود بالفعالية فعالية نسبية محدودة و"على قدر الإمكان"؛ فعالية تزسّم إمكاناتها وحدودها قيود قدرات الكائن الأحيائية وبنية بيئته؛ وهي القيود التي يندرج في إطارها تحديد مفهومنا للتواصل على العموم كما فصلنا فيه في غالي (2024).

(انظر، مثلاً، جيغر 2006 و Jaeger 2010) أو في تفسير بنية اللغة نفسها (انظر، مثلاً، فيرير-إ-كنتشو وسولي Ferrer-i-Cancho and Solé 2003؛ وبيانطادوزي وآخرين 2011 Piantadosi).

يمكن فهم الالتباس في النسق الرمزي اللغوي على أساس علاقة مقايضة بين نمطين من الضغوط الملازمة لأي نسق تواصلي، هما الوضوح واليسر. ونسق التواصل الواضح هو الذي يُمكن بدرجة احتمال عالية من استخلاص المعنى المقصود من الإشارة. ونسق التواصل الميسر هو الذي يتصف بالفعالية في إنتاج الإشارات وإيصالها وتحليلها. وتتعدّد العوامل التي يمكن أن تحدّد اليسر في اللغة الطبيعية. من ذلك، مثلاً، أن الكلمات التي يتيسر تحليلها يُرجّح أن تكون قصيرة مختصرة، عالية التردد وسليمة في تكوينها التركيبي-الصوتي. ويتعارض الوضوح واليسر لأن هناك عددًا محدودًا من الإشارات "الميسرة" التي يمكن استعمالها؛ وهذا يعني أن تعيين المعاني، يتطلب أيضًا استعمال كلمات أكثر صعوبة.

ومن الأمثلة التي توضح هذه المقايضة مثال الأبجدية الصوتية لحلف الناتو. وهي نسق لتسمية الحروف التي يستخدمها الجنود والطيارون - A هي "Alpha"، B هي "Bravo"، C هي "Charlie"، إلخ. فتم إنشاء هذا النسق لتجنب الالتباس الذي قد يقع عندما يحاول الجندي إيصال أسماء حروف متشابهة الرنين عبر قناة صوتية كثيرة الضجيج. وكانت الطريقة التي تم بها ذلك هي تغيير الحروف إلى كلمات كاملة وإضافة معلومات حشوية من شأنها تمكين السامع من تعرّف الحرف الصحيح رغم الضجيج. ويكمن الجانب السلبي في تعويض الحروف ذات الأسماء القصيرة نسبيًا بإجراء يُضيفُ أسماءً مُعظمها من كلمات تامة ثنائية المقاطع - وتتطلب المزيد من الوقت والجهد لإنتاجها وفهمها - لمقايضة الوضوح باليسر.

وتكثر في اللغة الطبيعية المقايضات في الاتجاه الآخر أيضًا. ومثال ذلك الضمائر التي تسمح للمتكلمين بالإحالة الموجزة على كيانات الخطاب البارزة في السياق. فهي ملتبسة لأنها يمكن أن تحيل على أي كيان، إلا أنها تتيح تواصلًا أيسر لكونها قصيرة مختصرة وعالية التردد، وربما تكون أقلّ كلفة على الأنساق التركيبية. وقد سبق لتيلي وبيانطادوزي (2009) أن استدلا، في نفس الاتجاه، على أن اللغة الطبيعية تمثل "حلا عقلايا لمشكل

التواصل" بتفضيلها استعمال "أقصر التعابير وأقلها إفادة عندما تكون المعلومات القليلة كافية لنقل الرسالة".³⁰

إن من أهداف أي نظرية كافية للالتباس في نسق اللغة الرمزي أن تفسر انتشاره في هذا النسق، وتوضح كيف يمكن أن ينتج عن الضغوط الممارسة الساعية إلى تحقيق تواصل فعال. ويبدو، على هذا الأساس، أن أنساق التواصل الفعالة تكون ملتبسة عندما يكون السياق، كما أشرنا آنفاً، دالاً عما يتم إيصاله. ويتناول بيانطادوزي وآخرين (2012) ذلك من منظورين متكاملين. يوضح الأول أن نسق التواصل الأكفى لا ينقل المعلومات التي يقدمها السياق أصلاً؛ ويبدو مثل هذا النسق التواصلى ملتبسا بالضرورة عند تفحصه خارج السياق. ويوضح الثاني أن الالتباس، في حال آليات تحليل اللغة الطبيعية على وجه التحديد، يسمح بإعادة استعمال العناصر اللغوية "الميسرة"، كالكلمات القصيرة، والعالية التردد، والأكثر احتمالاً من حيث بنيتها التركيبية-الصوتية؛ علماً بأن هذه الخصائص تساعد على أن تكون لمثل هذه الكلمات دلالات أكثر لأن تحليلها يكون أسهل. ويقتضي هذان المنظوران معاً ألا يكون رفع الالتباس باهض الكلفة، وألا يتسبب استخدام المعلومات التي يقدمها السياق لاستنتاج المعنى المقصود في إعاقه الفهم بشكل جوهري.

ولا نحتاج بطبيعة الحال إلى التذكير بأن تصور الالتباس على هذا النحو لا يعني أن كل أنواع الالتباس تخدم بالضرورة فعالية اللغة الطبيعية؛ بل يعني أن أي نسق يسعى إلى تحقيق الفعالية التواصلية من الطبيعي أن يكون ملتبسا، وأن الالتباس ليس معضلة تواجه النظريات التواصلية اللغوية كما يفهم من كلام شومسكي.³¹

ويبدو من الواضح أن مستعملي اللغة في ممارساتهم التواصلية اليومية لا يبذلون جهداً كبيراً في تجنب الالتباس اللغوي المرتبط بنسق اللغة من حيث هو نسق رمزي ذو تصميم صوري معين، مقارنة بالجهد المبذول في تجنب الالتباس التصوري المرتبط، كما رأينا آنفاً، بالطبيعة الملتبسة للتصورات وخضوعها للتدرج والاستثناءات المنفصلة التي تفسر التباسها واستعصاء "تعريفها".³² وأمثلة ذلك كثيرة، نكتفي منها هنا بالإشارة إلى

³⁰ انظر تيلي وبيانطادوزي (2009) Tily and Piantadosi، ص. 1؛ وانظر أيضا جيجر (2006).

³¹ وانظر بيانطادوزي وآخرين (2012)، صص. 281-282.

³² انظر تفاصيل خضوع التصورات للتدرج والاستثناءات المنفصلة في غاليم (1999) خاصة.

مثال مما أوضحته دراسة فيريرا وآخرين (2005) Ferreira. ومفاد ذلك أن المشاركين في التجربة التي قامت عليها الدراسة يختارون إنتاج أوصاف للأشياء من شأنها أن تُجَبِّههم الالتباسَ التصوري، مثل قول "small bat (خفاش صغير)" بدلاً من الاكتفاء بقول "bat (خفاش)" عند وجود خفاش كبير أيضاً في السياق. لكن المشاركين في كثير من الأحيان لا يكلفون أنفسهم جهداً كهذا لتجنب الالتباس اللغوي الخالص، كقولهم "baseball bat (مضرب بيسبول)"، مثلاً، عند وجود خفاش أيضاً في السياق. كما يبدو أنهم عند الاختيار بين بنيات تركيبية مختلفة للتعبير عن المعنى المقصود (مثل حذف عبارة "who were" من الجملة: "... the astronauts who were selected (رواد الفضاء الذين تم اختيارهم ...)") أو عدم حذفها، في علاقة ذلك بما قد ينتج من التباس)، لا يُنتِجون دائماً، كلما خيف اللبس، العبارات الأكثر اكتمالاً ووضوحاً.

تبين مثل هذه النتائج، إذن، أن الالتباس لا يشكل معضلة في التواصل اللغوي الفعلي بالقدر الذي يدفع المتخاطبين إلى بذل الكثير من الجهد لتجنبه. وقد يكون هذا لأن اللغة في السياق الفعلي تتيح معلومات أخرى ترفع الالتباس في معظم الأحيان. ويمكن أن تكون مثل هذه المعلومات تنغيمية، أو متعلقة بالسياق؛ وهذا يعني أننا عند استعمال اللغة الفعلي نادراً ما نكون في حاجة ملحة إلى تكلف اختيار بنيات لغوية لا لبس فيها وهي خارج السياق.

إن الشكل اللغوي الملتبس، كما يقول بيانطادوزي وآخرين (2012)، ينقل معلومات أقل عن المعنى المقصود من الشكل اللغوي غير الملتبس. ولذلك قد يختار المرء وحدات لغوية ملتبسة موافقة للخصائص التي ذكرناها آنفاً، ككونها أكثر احتمالاً من الناحية التركيبية-الصوتية، وعالية التردد (أو أقل إثارة للدهشة)، وأقصر من غيرها (لحفاظ على ثبات المعلومات في كل مرة).

ومن أهم ما يمكن استخلاصه من معطيات هذه الفقرة، إمكان اعتبارها أدلة على أن الالتباس ينتج، كما ذكرنا آنفاً، عن الضغط الهادف إلى تحقيق تواصل فعّال. ومن مظاهر ذلك أن النسق التواصلّي الفعّال هو الذي يكون ملتبساً حين يكون السياق دالاً على المعنى. وبذلك تتفادى وحدات هذا النسق تخصيص المعلومات السياقية بكيفية

حشوية؛ رغم أن هذه الوحدات حين يتم قَحْصُها خارج السياق يظهر أنها لا ترفع الالتباس عن المعنى بشكل تام.

ومن مظاهر ذلك أيضا أن الالتباس يسمح بتفضيل إعادة استعمال الوحدات اللغوية الميسرة، أي القصيرة والعالية التردد وذات البنية التركيبية-الصوتية الأكثر احتمالا.³³ وهو أمر يساعد على الاقتصاد في الجهد الإجمالي الذي يحتاجه استعمال النسق التواصلي.

2 عن حدود القصد التواصلي

الحد الثاني هو انعكاسية (reflexivity) القصد/التواصلي. ويعني القصد الانعكاسي عند غرايس (1957)، كما يقول باك وهارنيس، "القصد الذي يُقصد منه أن يُتعرّف باعتبار أن المقصود منه أن يُتعرّف".³⁴

ومشكل هذه الانعكاسية أنها تفرض ارتدادا لا نهائيا لمستوى من المقاصد إلى مستوى آخر، نحو: "أعرف أنك تعرف، تعرف أنني أعرف أنك تعرف، أعرف أنك تعرف أنني أعرف أنك تعرف، الخ". وقد كان ستروسن (1964) أول من أثار هذا المشكل بصدد عمل غرايس (1957).³⁵

1.2 ستروسن ومشكل انعكاسية المقاصد التواصلية

يعود تحديد المستويين الأوليين، القصد الإخباري والقصد التواصلي، إلى غرايس الذي يمكن تلخيص مشروعه، كما أوضحه في مقالته الشهيرة "المعنى" (سنة 1957) وفي الأبحاث اللاحقة، في شقين:

- تحليل مفاهيم دلالية مثل معنى الجملة أو معنى الكلمة من خلال مفهوم ذريعي للقصد التواصلي؛

- اختزال القصد التواصلي في مقاصد عادية غير تواصلية.

³³ وانظر بيانطادوزي وآخرين (2012)، ص. 289-290.

³⁴ انظر باك وهارنيس Bach and Harnish (1979)، صص. xv-xiv.

³⁵ انظر التفاصيل في ستروسن (1964)، القسم III-V، صص. 445 وما بعدها.

ولا يحاول غرايس تحديد التواصل، ولكن تخصيصه للقصد التواصل يقرُّه إلى حد كبير من ذلك.

ويخصص غرايس *القصد التواصل* كالتالي:³⁶

إن المتكلم م "يعني شيئاً" بالقول ق إذا وفقط إذا كان م يقصد بقول ق:

(1) أن يُحدث ق استجابة معينة ج، كاعتقاد معين مثلاً، لدى السامع س؛

(2) أن يتعرف س قصد م، أي (1)؛

(3) أن يُعتبر تعرفُ س قصدَ م (1) جزءاً على الأقل من دوافع س إلى الاستجابة

ج. (أي أن تحقيقَ القصد (1) يُقصد منه أن يعتمد جزئياً على تعرفه).

انطلاقاً من هذا التخصيص للقصد التواصل يمكن تحديد الفعل التواصل باعتبارها فعلاً قولياً يُظهر قصداً تواصلياً كامناً. ويعتمد نمط هذا الفعل التواصل ومحتواه على ما هي الاستجابة ج التي يقصد المتكلم م أن يُحدثها بقوله ق.

ويوضح ريكاناتي أننا نجد في الأدبيات أطروحة واسعة الانتشار، تُربط بتخصيص غرايس للقصد التواصل وتختلط به، يسميها أطروحة "غرايسية جديدة". ومفادها أن تحقيق القصد التواصل يعتمد بكيفية أو بأخرى على تعرفه لدى السامع، ويمثل لبعض تجليات هذه الأطروحة بأعمال سورل 1969، وبالك وهارنيس 1979، وسبرير وولسن (1983).

ويعتبر ريكاناتي أن هذه الأطروحة لا يمكن إسنادها كما هي إلى غرايس. وذلك أن تخصيص غرايس يتعلق بوجود قصد يرتبط تحقيقه بتعرفه، ولكن هذا القصد ليس القصد التواصل أو الإنجازي في حد ذاته، بل هو قصد واحد فحسب من مقاصد فرعية تُشكّل مجتمعةً القصد التواصل. وبالإضافة إلى هذا، لا يمكن القول إن تعرف هذا القصد الفرعي يُعدُّ شرطاً كافياً لتحقيقه، ولكن يُحتمل فقط أن يلعب دوراً في هذا التحقيق، و/المقصود منه أن يلعب هذا الدور.³⁷

³⁶ انظر غرايس (1957)، صص. 283-284.

³⁷ انظر ريكاناتي (1986)، صص. 213-215.

رأينا إذن أن القصد التواصل ينعقد عند غرايس إلى ثلاثة مقاصد فرعية نعيد تلخيصها في:

- أن يحدث المتكلم استجابة (اعتقاداً) لدى السامع (القصد1)؛
 - أن يتعرف السامع هذا القصد1 (القصد2)؛
 - أن يعتمد تحقيق القصد1 جزئياً على تعرّفه (أي على تحقيق القصد2).
- حين يكون الأمر متعلقاً بالقصد الإخباري، قد لا ننشغل بمدى تأثير ما نُخبر به الآخرين في تغيير، أو عدم تغيير، ما يعتقدونه. ولكن ما دام القصد التواصل يتطلب تعرّف الآخرين قصدنا، فيجب علينا الانشغال بمقاصدهم. والآثار التي تهمنا هنا ليست مجرد آثار في سلوك تمكن ملاحظته من الخارج، بل هي آثار غير ملاحظة تتعلق بحالات السامع الذهنية. عندئذ يُثار مثال مضاد شهير أورده ستروسن (1964) للاعتراض على تخصيص غرايس (1957) للقصد التواصل. ويمكن أن نوضح هذا المثال كالتالي:

هَبْ أن محمداً يقصد جرّ خالداً إلى اعتقاد القضية ق، وهي عزمه على الرحيل (لمحمد إذن القصد1). فيعمل على إظهار دليل واضح على ق بحزم حقائقه على مرأى من خالد، وهو يعرف أن خالداً يتتبع ما يفعله (وبذلك يكون لمحمد القصد2، وهو أن يعتقد خالد القصد1 ويتعرّفه). لكن محمداً يعرف أن خالداً يجهل أنه على علم بأن خالداً يراه وهو يحزم حقائقه. وبذلك لا يكون هذا القصد التواصل (المتعلق بقصد محمد أن ق) قصداً "ظاهراً بأكمله".³⁸

يثير هذا المثال - الذي يخدع فيه محمد خالداً بإخفائه معلومة عنه - مشكل عدم شفافية القصد التواصل. وحتى يتم ضمان هذه "الشفافية" يجب تشديد الشروط لتفادي الخداع (المرتبط هنا بالتكتم أو التمويه)، أي يجب: أن يعرف خالد أيضاً أن محمداً يعرف أن خالداً يراه.

لكن هذا لا يكفي، إذ يسهل تصور أمثلة مضادة أخرى للخداع في مستويات أعلى، يتطلب كل واحد منها بدوره إضافة شرط جديد، وهكذا. والنتيجة أن ضمان بلوغ القصد التواصل "التام" يتطلب أن يعرف محمد أن خالداً يراه، وأن يعرف خالد أن محمداً

³⁸ انظر ستروسن (1964)، ص. 456.

يعرف أن خالدا يراه، وأن يعرف محمد أن خالدا يعرف أن محمدا يعرف أن خالدا يراه، وأن ... إلى ما لا نهاية. وبذلك نجد أنفسنا أمام معرفة قائمة على تمثيلات انعكاسية (أو ارتدادية) لانهائية. وواضح مدى صعوبة تفسير معنى قصد يتضمن ما لانهائية له من الانعكاسات (أو الارتدادات) التمثيلية. ولقد سبق لغرايس نفسه أن أقر بهذا الانعكاس (أو الارتداد) اللانهائي الضمني في القصد التواصل، واعتبره "حدًا مثاليًا" لا يمكن بلوغه في "عالمنا السفلي".³⁹

إن المنطق الغالب المتبع في الذريعات وفلسفة اللغة، كما يبدو، هو أن مواجهة مثل هذه الحالات (من التكتّم أو الخداع) في العمل التواصل، تنطلق من فرضية، تكاد تكون مسلّمة، مفادها أن ما هو "عادي" هو أن الناس حين يتواصلون يتجنبون مقاصد تواصلية يجعلها شركائهم. وهي فرضية تعبر عن تصور التواصل "النمذجي" أو "النمذجي"، كما أسلفنا. ولكن يبدو من البديهي أن "الطبيعي" و"العادي" فعلا هو أن الناس في تواصلهم قد يعملون على جعل القصد إلى التواصل نفسه قصداً غير قابل للتواصل. وذلك ما بيّنه ستروسن، ومثلنا له بالخداع الذي يمارسه محمد حين يعرض دليلا على مرأى من خالد دون أن يعرف خالد أن محمدا يراه، ويزعم في الآن نفسه أن تواصله "ظاهر" و"شفاف".

ولقد تم تحديد نوع المعرفة الانعكاسية اللامتناهية في عمل لويس (1969) Lewis باسم المعرفة المشتركة (*common knowledge*)،⁴⁰ ثم في عمل شيفر (1972) Schiffer باسم المعرفة المتبادلة (*mutual knowledge*).⁴¹ والحجة هي أنه إذا كان على المستمع أن يكون متأكدا من الإحاطة بالتأويل الصحيح، أي الذي يقصده المتكلم، فإن كل عنصر من المعلومات السياقية المستخدمة في تأويل القول يجب أن يكون معروفا ليس فقط لدى المتكلم والسماع، ولكن بشكل متبادل.

وبوضح سبربر وولسن (1995) أن هذه المعرفة المتبادلة تعتبر أمرا ضروريا في إطار نموذج "النظام". فإذا كانت الطريقة الوحيدة لإيصال رسالة معينة هي الترميز وفك الترميز، وإذا كان الاستنتاج يلعب دورًا في التواصل اللغوي، فيجب أن يكون سياق فهم

³⁹ انظر غرايس (1976)، ص. 301. وانظر ليفي (1991)، صص. 71-72. وانظر بارا (2010) Bara، ص. 83.

⁴⁰ انظر لويس (1969)، صص. 56 وما بعدها.

⁴¹ انظر شيفر (1972)، صص. 30 وما بعدها.

القول محصوراً في المعرفة المتبادلة؛ وإلا فإن الاستنتاج لا يمكن أن يكون مظهرًا فعليًا من مظاهر فك الترميز. والحال أن من الصعوبة بمكان، كما يعرف الباحثون في المجال، أن نتبين كيف يمكن دمج مطلب المعرفة المتبادلة في معالجة نفسية كافية لإنتاج الأقوال وفهمها. ومن ثمة، فإن كل من يتبنى هذه الفرضية يجد نفسه مضطراً لا محالة إلى خلاصة مفادها أن البشر عندما يحاولون التواصل بينهم، يسعون وراء هدف لا يمكنهم في الواقع تحقيقه أبداً.

إذا كانت المعرفة المتبادلة ضرورية للتواصل، فإن السؤال الذي يطرح على الفور هو كيف يمكن إثبات وجودها. كيف يميز المتكلم والسامع بالضبط معرفةً يشتركان فيها ليس إلا، من معرفة متبادلة بينهما حقاً؟ فلا إثبات هذا التمييز، سيكون علمهما، من حيث المبدأ، القيام بإجراءات فحص وتحقق لا أول لها ولا آخر؛ وهو أمر بعيد المنال في المدة الزمنية المحدودة التي يستغرقها إنتاج القول وفهمه. وبذلك، حتى لو حاولنا الاختصار على ما يعرفانه معرفةً متبادلة، فليس هناك ما يضمن نجاحهما. ولقد قبل كثير من علماء الذريعات هذه النتيجة. ومنهم كلارك ومارشال (1981) اللذان استدلا، من خلال دراسة ما سَمَّيانه مفارقة المعرفة المتبادلة (*mutual knowledge paradox*)،⁴² على أن المعرفة المتبادلة ليست واقعا، ولكنها

"هدف مثالي يسعى إليه الناس لأنهم يريدون تجنب سوء الفهم كلما أمكن ذلك".⁴³

لقد أنفقت طاقات هائلة في محاولة تطوير معالجة مؤسَّسة تجريبياً لمطلب المعرفة المتبادلة. واعتبر الكثيرون أن هناك ما يسمح للمتكلم والسامع، في ظروف معينة، بأن يفترضوا أن لديهم معرفة متبادلة، على الرغم من أن وجودها لا يمكن إثباته باليقين القاطع. فحتى في الحالات التي ينظر فيها الناس إلى نفس الشيء، فإنهم قد يتعرفونه على نحو مختلف؛ وقد يفرضون تأويلات مختلفة على المعلومات التي يشتركون في تحصيلها؛ وقد لا يتمكنون من تعرف الوقائع؛ الخ. وفي كل هذه الحالات، يكون الفرد مخطئاً في افتراض معرفة متبادلة.

⁴² انظر تفاصيل المفارقة وأمثلة التوضيحية في كلارك ومارشال (1981) Clark and Marshall، صص. 11 وما بعدها.

⁴³ نفسه، ص. 27.

إن ثمة مفارقة: بما أن افتراض معرفة متبادلة قد يكون دائماً خاطئاً، فإن فرضية المعرفة المتبادلة لا يمكنها تقديم الضمانات التي أُعدّت لتقديمتها. إذا كان من الممكن أن يكون الشخص س مخطئاً في افتراض معرفة متبادلة بينه وبين الشخص ص بأن الموضوع م هو ن، فلا يمكنه أن يكون متيقناً من أنه قد فهم على الوجه الصحيح ما هو م الذي يحيل عليه ص.

وهناك مفارقة أخرى في الفكرة القائلة بأنه قد يكون من المعقول أن يفترض المتكلم والسامع، ولكن بحالة أقل من حالة اليقين، أن لهما معرفة متبادلة بواقعة معينة. فبحكم تعريف المعرفة المتبادلة، يعرف الأشخاص الذين يشتركون في المعرفة المتبادلة أنهم يفترضون ذلك. وإذا كنت لا تعرف أن لديك معرفة متبادلة (بواقعة معينة، مع شخص معين)، فأنت، إذن، لا تملك هذه المعرفة. يجب أن تكون المعرفة المتبادلة يقينية وإلا فإنها غير موجودة. وبما أنها لا يمكن أبداً أن تكون يقينية فلا يمكنها أبداً أن توجد.⁴⁴

2.2/البيان/المتبادل وحدود نظرية الورد

كيف يمكننا أن نعرف أن حركة أو إشارة معينة تبين قصداً تواصلياً، أي قصداً من النمط الذي يكفي أن نتعرفه لكي يتحقق؟ كيف يمكن لحركة معينة أن تبين أنها تحمل قصداً تواصلياً وليس قصداً إخبارياً فقط؟ حاول سبرير وولسن (1995) إجابة هذا السؤال، لكننا سنقف من جديد في إجابتهما على المشاكل التي يثيرها مفهوم المعرفة المتبادلة.

يفترض سبرير وولسن صيغة "مخففة" من هذا المفهوم هي مفهوم *البيان/المتبادل* (mutual manifestness).⁴⁵ وينطلقان من أن الوقائع البيّنة تمثّل للمعرفة التصورية ما تمثله الظواهر المرئية للمعرفة البصرية. فالبيّن في المعرفة التصورية بمثابة المرئي في المعرفة البصرية. وبناء على ذلك يحدّد معنى الواقعة "البيّنة للفرد" كالتالي:

أ. تكون الواقعة بيّنة للفرد في وقت معين إذا وفقط إذا كان قادراً في ذلك الوقت على تمثيلها ذهنياً وقبول هذا التمثيل على أنه صادق أو يُحتَمَل صدقه؛

⁴⁴ انظر سبرير وولسن (1995)، صص. 18-20.

⁴⁵ سنستعمل مقابل manifest وmanifestness مشتقات الفعل بأن يبين بياناً وتبيناً فهو بيّن؛ وبأن الشيء ظهر واتضح. ونستعمل مقابل overt وovert ظاهراً وظهور.

ب. المحيط المعرفي (*cognitive environment*) للفرد هو مجموعة الوقائع البيئية له.

فالبين إذن، هو القابل للإدراك أو الاستنتاج؛ والمحيط المعرفي للفرد هو مجموعة الوقائع التي يمكنه إدراكها أو استنتاجها.⁴⁶

وحيث نعتبر معلومة معينة بيئية للفرد، فإننا نسند إليها خاصية أضعف من تلك التي نسندها إليها عند اعتبارها معروفة لديه أو حتى مفترضة. فالواقعة المعروفة واقعة صادقة بالمعنى المنطقي الكلاسيكي؛ بينما الواقعة البيئية (القابلة للاستنتاج) يمكن أن تكون باطلة. ذلك أن المقصود بالاستنتاج هنا لا يشمل فقط الاستنباطات المنطقية، بل الاستنتاجات "غير البرهانية" أيضا التي تتضمن الاستنتاجات المسماة "معقولة"، والتعميمات التقريبية، والافتراضات المبنية على المثال الواحد، الخ.

ومن مفهوم الواقعة البيئية يمرّ سربر وولسن إلى مفهوم البيان المتبادل، الذي "يعوّض" و"يضعف" مفهوم المعرفة المتبادلة. فيفترضان وجود تقاطع يقوم على مجموعة من الوقائع المشتركة بين المحيطين المعرفيين لفردين معينين. ويمكن أن تدخل في هذه الوقائع "هوية" الفردين نفسيهما.

إلا أن هذا التصور يثير عددا من المشاكل. من أبرزها صعوبة تحديد أي تقاطع بين محيط معرفي وآخر إذا كان المحيط المعرفي عبارة عن حالات ذهنية ممكنة فقط وليست محققة. فما دامت الإجراءات الاستنتاجية غير برهانية، كما أشرنا، فيمكنها أن تكون مختلفة. وبذلك تكون علاقات تحصيل المعلومات من التقاطع أو المحيط المعرفي المشترك مختلفة أيضا. ومن ثمة يُطرح مشكل تحديد الإجراءات الذي يمكن كلّ فرد من الوصول بالفعل إلى مثل هذا التقاطع أو المحيط المعرفي المشترك. فالإجراءات الاستنتاجية غير البرهانية التي تشكل هذا التقاطع وتدخل في مقدور الفرد العادي، تسمح بطبيعتها بمجموعة لا حصر لها من النتائج أو الوقائع البيئية. فلا يمكن لأي فرد أن يضمن أنه تفحص كل هذه الوقائع البيئية في تقاطع محيطين معرفيين (أو أكثر)، حتى يستنتج هل هناك واقعة معينة ليست متاحة في هذا التقاطع أو بيئية. وهذا يعني أن الفرد لا يمكنه أيضا أن يحدد ما هو تقاطع محيطين معرفيين (أو أكثر)، ما دامت بعض

⁴⁶ سربر وولسن (1995)، ص. 39.

الوقائع المنتمية إلى هذا التقاطع يمكن أن تغيب عنه. وذلك ما يقر به سبرير وولسن في إشارة إلى أن:

"حدود المحيطات المعرفية لا يمكن تحديدها بدقة، وذلك على الأقل لأن الخطّ الفاصل بين الفرضيات البيّنة بدرجة ضعيفة جدا وتلك التي ليست في المتناول غير واضح المعالم. [...] [وأنّ] مفهومَي المحيط المعرفي والبيان، سواء أكان بيانا متبادلا أم لا، مفهومان واقعيان نفسيا، لكنهما في حد ذاتهما لا يلقيان إلا ضوءا قليلا على ما يجري في أذهان الناس".⁴⁷

ويبدو أن المشكل يزداد تعقيدا حين يربط سبرير وولسن مفهوم البيان المتبادل بمبدأ الورود (principle of relevance) لتحديد ما يسميانه التواصل الإظهارى (ostensive communication). وقد استعملنا (مقابل "ostensive") "إظهارى" (من الفعل المتعدي أَظْهَرَ يُظْهِرُ إظهارا) لأن الأمر يتعلق بفعل (act) قصدي في جوهره هو "فعل الإظهار" ("act of ostension")؛ وهو الفعل الذي يبني عليه سبرير وولسن الأطروحة الرئيسة في كتابهما؛ يقولان:

"الأطروحة الرئيسة في هذا الكتاب هي أن فِعْلَ إظهارٍ يَحْمِلُ ضمانَةً وِروُدٍ، وأنّ هذا الواقع — الذي سندسميه مبدأ الورود — يَجْعَلُ القصدَ الكامن وراء الإظهار قصداً بيّناً. ونعتقد أن مبدأ الورود هذا هو ما نحتاجه لجعل النموذج الاستنتاجي للتواصل نموذجا تفسيريا".⁴⁸

والمنهات "الإظهارية" هي الحركات، والإشارات، والصيحات أو الهتافات، والعبارات، والأقوال التي يُلْفُتُ بها المتكلم انتباه السامع إليه وإلى ما يقوم به، ويَجْعَلُ بؤرةً هذا الانتباه مقاصده (مقاصد المتكلم) التواصلية.⁴⁹ فالحركة الإظهارية هي التي تسمح للمتلقى بتشغيل العمليات الاستنتاجية حول مقاصد المتكلم بما في ذلك مقاصده التواصلية. ولهذا يعتبر التواصل عند سبرير وولسن "إظهاريا-استنتاجيا". ويستمد المنبه الإظهارى خصوصيته التواصلية من وروده، أو على الأصح من كونه يثير افتراض الورود. فالورود

⁴⁷ نفسه، صص. 45-46.

⁴⁸ نفسه، ص. 50.

⁴⁹ نفسه، ص. 153.

ليس خاصية مباشرة للمنبه الإظهارى، بل افتراض الورود هو الذي يجعل المنبه إظهارى. وما دام افتراض الورود متعلقا بقصد المرسل نجد أنفسنا أمام مشكل البيان المتبادل.

ذلك أن على المرسل أن يقصد إلى جعل المتلقي يتبين أن المنبه وارد:

"المرسل الذي يُنتج منبه إظهارى يجب أن يقصد إلى جعله يبدو واردا للمتلقي: أي أن يقصد إلى جعل ورود المنبه بيّنا للمتلقي".

ويتقدم سبرير وولسن خطوة أخرى فيضيفان أن يكون إنتاج المنبه الإظهارى بيّنا للمتلقي والمرسل بشكل متبادل:

"دعونا نفترض أن إنتاج المنبه الإظهارى ليس فقط بيّنا للمرسل والمتلقي ولكنه بيّن لهما بشكل متبادل. ومن ثمة، فإنّ وجوب قصد المرسل إلى جعل المنبه يبدو واردا للمتلقي مسألة ليست بيّنة فحسب ولكنها بيّنة بشكل متبادل: أي على المرسل أن يقصد إلى أن يكون من البيّن للمتلقي أن المنبه وارد".⁵⁰

لكن يبدو أننا لا نبلغ هذه المرحلة إلا إذا كان التواصل "ناجحا". أما في التواصل الطبيعي، وحتى إذا سعى المرسل إلى جعل إنتاج منبه الإظهارى بيّنا بشكل متبادل (بينه وبين المتلقي)، فهو لا يستطيع ضمان ذلك وتحقيق قصده. ما الذي يجعل المرسل يُنتج بالضبط نوع المنبه الذي سيقود المتلقي إلى قصده التواصلى؛ وما الذي يجعل المتلقي يستخلص بالضبط من هذا المنبه الاستنتاجات الدقيقة الصائبة حول قصد المرسل؟

إن المرسل لا يملك أي حجة على أن ما يسعى إلى إيصاله ينتهي فعلا إلى المحيط المعرفى المتبادل، ما دام لا يعرف، كما أسلفنا، كيف يحدّد التقاطع بين محيطه المعرفى والمحيط المعرفى للمتلقي؛ وضمن هذا التقاطع "المعرفة" المتعلقة بهوية المرسل والمتلقي نفسيهما.

لهذا يبدو أن سبرير وولسن يحاولان تجنب هذا المشكل بالتركيز على السياقات التي يُفترض فيها بلوغ أقصى درجات الورود، أي سياقات التواصل "النموذجي". فبريطان المسألة "بانتقاء أفضل سياق"؛ وهو السياق الذي يبلغ فيه "التوازن" "أفضل" وضع

⁵⁰ نفسه، ص. 156.

ممكّن بين أقلّ "جُهد" معرفي مبذول وأغنى "أثر" تحليلي أو حصيلة استنتاجية مستخرجة من المعلومات. يقولان:

"إن بلوغ الورود الأقصى يستلزم انتقاء أفضل سياق ممكن لتحليل فرضية معينة: أي السياق الذي يسمح بأفضل توازن ممكن بين الجهد [المعرفي المبذول] والأثر المراد تحقيقه. وعندما يتحقق مثل هذا التوازن، سنعتبر أن تحليل الفرضية قد تم على الوجه الأمثل".⁵¹

لكن لا سبيل، كما ذكرنا، إلى أن نضمن حصول التطابق التام بين تأويل المتلقي للمنبه باعتباره منها واردا، والقصد الذي قاد اختيار المرسل لهذا المنبه باعتباره كذلك. ويبدو أن سبرير وولسن يتخليان بالفعل عن هذا الضمان بناء على اعتبار التواصل عملية لا يُضمّن فيها التناظر أو التماثل:

"إن التنسيق اللامتناظر غالبا ما يكون تحقيقه أسهل، والتواصل عملية لا متناظرة على أي حال".⁵²

ومن ثمة ليس هناك ما يُضمّن أن تُحقّق عملية انتقاء منبهٍ واردٍ وعملية تأويل هذا المنبه نفس النتيجة. وقد ذكرنا آنفا أن هذا الاعتبار، رغم تصريح سبرير وولسن (1995) به أكثر من مرة، لم يُقدّمهما إلى تجاوز "نظرية التواصل الناجح" تجاوزا فعليا.

بهذا، ورغم قيمة تحليل سبرير وولسن (1995) العلمية المضافة، يظل يعاني من نقائص ترتبط بإشكالات جوهرية من أبرزها الإشكال الذي يعاود الظهور باستمرار: كيف نضمن أن يفهمنا الآخرون وأن يؤولوا منبهاتنا التواصلية على نفس النحو الذي نقصده؟ إن سبرير وولسن (1995) يعتبران منذ البداية، كما ذكرنا آنفا، أن التواصل رهانٌ "مهدّد" بالخسران وتحكّمه عمليات "استكشافية ناقصة"، ويجب أن تُكون "إخفاقاته متوقّعة"،⁵³ ولكن عوض النظر الفعلي في مظاهر هذا الخسران والنقصان وتتبع دلائل هذه المظاهر ومحاولة تفسيرها، نشعر بأن هناك "دائما تأويلا واردا، وأننا نفوز على الدوام" (ليفي 1991، ص. 78).

⁵¹ نفسه، ص. 144.

⁵² نفسه، ص. 43. وانظر ليفي (1991): صص. 75-77.

⁵³ سبرير وولسن (1995)، صص. 44-45.

ويبدو لنا أن ما أوردناه من نقض لنظرية "التواصل النموذجي" بما في ذلك اعتماد ما يمكن أن نسميه *مشكل ستروسن*، مثلما يصدق على عمل غرايس وسبرير وولسن (1995)، يصدق بشكل أو بآخر أيضا على كل التصورات التي استلهمت المفاهيم الكبرى لهذا العمل، ومنها مفهوم *القصد التواصل*، وسارت على خطاه بصيغة من الصيغ.

ومن بين هذه التصورات نذكر تصور بارا (2010) Bara لأنه، على الأقل، أولى بعض الاهتمام – وإن لم يكن كافيا – للقضايا التي نراها جوهرية واعتاد الباحثون في التواصل على إغفالها. ومن ذلك، على سبيل التمثيل لا الحصر، ملامسته "الخفيفة" لمستويات *القصد الفردي* (دون الأهم وهو *القصد المشترك*) عند بعض الفلاسفة كسورل وبراتمان Bratman (دون الأهم وهم العلماء الباحثون في *نظرية العمل*)، وتعرضه لبعض قضايا التواصل "غير اللغوي" كتعابير الوجه والإشارات والوضع الفضائي للمتواصلين الخ. (بارا 2010، ص. 23 والفصل السادس)، (دون القضايا الأخرى الشائكة المتعددة والمتعلقة بالمستويات الحسية-الحركية والإدراكية التي لا غنى للخوض فيها عن علم *الأعصاب المعرفي ونظرية العمل* الحديثة بتخصصاتها الفرعية، كما أوضحنا ذلك في غاليم 2024).

لكن بارا (2010) رغم ذلك، يظل مع من يعتبر أن "التواصل نشاط تعاوني من حيث الجوهر" (ص. ix)، ويعتمد أساسا نفس مفهوم *القصد التواصل* الذي ناقشناه.⁵⁴ ورغم أنه يعوّض نظرية "المنطق الذهني" (المعتمدة في نظرية الورود) بنظرية "النماذج الذهنية" (المأخوذة عن جونسون-لايرد Johnson-Laird 1983 و2006)، التي تسمح في نظره للبشر "ببناء واستخدام نماذج ذهنية تمثل ذاتيا أوضاع العالم"، ويعتبر، نتيجة لذلك، أن "مبدأ الورود ليس في حد ذاته قويًا بما يكفي لرصد كل الاستنتاجات التي يجب على البشر القيام بها للاندماج في التواصل"، فإنه يظل *محافظا على التوجه العام* لعمل سبرير وولسن (1995) الذي يشكل، في نظره، "نقطة اللاعودة في دراسة الذريعات" ويمكن من إدراك "الأهمية الهائلة للجهاز الاستنتاجي" (أي جهاز المستوى "الأعلى")، والذي لم يكن غرايس إلا "البادئ في استكشافه". كما يعتبر بارا (2010) أن نظريته التي يسميها "الذريعات المعرفية" تشترك ونظرية الورود في "نقطة انطلاقها"، وهي أن "المعنى بينيه المشاركون معًا؛ وليس رسالة يقوم المتكلم بتميزها ويقوم السامع بفك هذا

⁵⁴ انظر بارا (2010)، ص. 51 عن القصدية التواصلية (communicative intentionality)؛ و صص. 82-84 عن القصد التواصل (communicative intention).

الترميز".⁵⁵ وهي نقطة انطلاق تحصر نفسها أساساً في عوالم المستوى "الأعلى" (مستوى "القضايا" و"التصورات")، كما قلنا آنفاً، على حساب المستوى "الأدنى" (مستوى الحس والإدراك والعمل) الذي من شأنه أن يفسر كيف يستطيع الناس أصلاً أن "يشتركوا" في شيء ما ولماذا.

إن التواصل ليس، كما تفترض نظرية التواصل "النمودجي"، نقلاً للمعلومات (تبعاً لنموذج النظام)، أو استنتاجات تسمح لنا بالزيادة في معارفنا بتحصيل المعرفة الواردة (تبعاً لنظرية الورد)، ولكنه، كما يقول ليفي في القولة التي صدرنا بها هذا البحث، "ممارسة للمراجعة المتبادلة لافتراضاتنا، ومن ثمة لتصحيح أخطائنا المحتملة. فالتواصل من حيث المبدأ إذن علاجٌ لنواقص معرفتنا وتفاعلاتنا. ولكنه أيضاً العلاج الوحيد لأوجه قصوره الذاتية، وبذلك فلا أمل في بلوغه أي نوع من الكمال."

خاتمة

كلما أضاف الذريعيون وفلاسفة اللغة شروطاً وقيوداً متزايدة القوة لضمان تحقيق التواصل "الناجح"، كلما تكشف أكثر فأكثر محدودية التواصل التي تمنع الاستجابة التامة لتلك الشروط والقيود. وهي محدودية تبدو متعالية ولا يمكن تجاوزها لارتباطها، في نهاية الأمر، بكوننا أذهاناً منفصلة وإن تعرّفت بعضُها البعض وتوافقت إلى حد معين، وبمحدودية قدراتنا الأحيائية (انظر تفاصيل ذلك في غاليم 2024). وإنما نحاول التعامل مع هذه المحدودية قدر الإمكان من خلال المجاهدة "لتجاوز" نقائصها أو استدراكها بموارد أخرى.

ومن ثمة نجد أنفسنا أمام خيارين. إما أن نعتبر المحدودية شرطاً إمكانياً طبيعياً من شروط إمكان التواصل الطبيعي، ذا أساس أحيائي في نهاية التحليل، وإما أن نختر مواجهة المحدودية بتغذية الشروط الموظّفة في التواصل، ونحاول استدراك محدودية قدراتنا بشروط (مصطنعة) جديدة قابلة للزيادة باستمرار، لكنها بدورها سرعان ما تصطدم بنفس المحدودية من جديد. وبذلك يظهر، تبعاً لليفي (1987)،⁵⁶ أن التواصل

⁵⁵ نفسه، صص. 22-23.

⁵⁶ ليفي (1987)، ص. 256.

الذي يتطلب أكبر قدر من الشروط هو الذي يعاني، في الآن نفسه، أكبر قدر من المحدودية.

مراجع

غاليم، محمد، 1999، *المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب. (طبعة ثانية عن دار: عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، سنة 2010).

غاليم، محمد، 2014، "نحو تصور جديد لتخصيص المعاني المعجمية"، ضمن كتاب: *المعجمية العربية، قضايا وآفاق*، إعداد: منتصر عبد الرحيم وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.

غاليم، محمد، 2015، "المعرفة النواة دليلاً على استقلال الدلالة وبنيتها"، ضمن كتاب: *قضايا المعنى في التفكير اللساني والفلسفي*، إشراف: عبد السلام العيسوي، منشورات مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، صص. 11-41.

غاليم، محمد، 2021، *النموذج المعرفي إطاراً لاتصال العلوم، بحث في وحدة المنهج وترابط الموضوعات*، الدار التونسية للكتاب، تونس.

غاليم، محمد 2024، *عن إمكان التواصل وحدوده، في ضوء المبادئ المعرفية وفلسفة العمل*، دار رقيم للنشر والتوزيع، الرياض.

غاليم، محمد 2025أ، *سمات ووجهات، دلالية-تركيبية ومعجمية وخطابية*، دار أبي رقاق للطباعة والنشر، الرباط.

غاليم، محمد 2025ب، *تصورات نحيا بها، دور المعرفة النواة في تأسيس اللغة*، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

Anolli, L. and al. (eds.), 2002, *Say Not to Say: New Perspectives on Miscommunication*, IOS Press, Amsterdam.

Bach, K., and Harnish, R.M. 1979, *Linguistic Communication and Speech Acts*, Cambridge, Mass.: MIT Press.

- Baker, G. P., and Hacker, P. M. S. 2005, *Wittgenstein: Understanding and Meaning*, V. 1, Part II: Exegesis §§1–184, Second edition, Blackwell Publishing.
- Bara, Bruno G., 2010, *Cognitive pragmatics: the mental processes of communication*, translated by John Douthwaite, MIT Press.
- Chomsky, N. 2002, *On Nature and Language*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Clark, H. H. and Marshall, C. 1981, "Definite reference and mutual knowledge". In Joshi, A. K., Webber, B. L. and Sag, I. A. (Eds.), *Elements of Discourse Understanding*, pp. 10-63, Cambridge: Cambridge University Press.
- Engel, P. 1985, "Comprendre un langage et suivre une règle", *Philosophie* No 8, pp. 45-64.
- Ferreira, V. and al. 2005, "How do speakers avoid ambiguous linguistic expressions?" *Cognition*, 96(3), pp. 263–284.
- Ferrer i Cancho, R. and Solé, R. 2003, "Least effort and the origins of scaling in human language", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, 100(3), 788.
- Goodman, N. 1973, *Fact, Fiction, and Forecast*, (3rd ed.), Bobbs-Merrill; Indianapolis.
- Grice, H. P. 1957, "Meaning", *The Philosophical Review*, Vol. 66, No. 3, pp. 377-388.
- Grice, H. P. 1976, "Meaning Revisited". In Grice, P. 1989.
- Hacker, P. M. S. 2019, *Wittgenstein: Meaning and Mind*, V. 3, Part II: Exegesis §§243 – 427, Second edition, Wiley-Blackwell.

- Hume, D. 1748/2007, *An enquiry concerning human understanding*, edited with an introduction and notes by Peter Millican, Oxford University Press.
- Jaeger, T. F. 2006, *Probabilistic syntactic production: Expectedness and syntactic reduction in spontaneous speech*, unpublished doctoral dissertation, Stanford University.
- Jaeger, T. F. 2010, "Redundancy and reduction: Speakers manage syntactic information density", *Cognitive Psychology*, 61, pp. 23–62.
- Johnson-Laird, P. N. 1983, *Mental Models*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Johnson-Laird, P. N. 2006, *How We Reason*, Oxford: Oxford University Press.
- Kripke, S. 1982, *Wittgenstein on Rules and Private Language*, Harvard University Press.
- Lewis, D. 1969 [2002], *Convention: A Philosophical Study*, Blackwell.
- Livet, Pierre, 1987, "Les limitations de la communication", *Les Études philosophiques*, No. 2/3, pp. 255-275.
- Livet, Pierre, 1991, "Les intentions de la communication", *Réseaux*, volume 9, n° 50, pp. 63-88.
- Locke, J. 1690/1999, *An Essay Concerning Human Understanding*, the Pennsylvania State University, Electronic Classics Series.
- Piantadosi, S. T. et al. 2011, "Word lengths are optimized for efficient communication", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 108(9), 3526.

- Piantadosi, S. T. and al. 2012, "The communicative function of ambiguity in language", *Cognition* 122, pp. 280–291.
- Recanati, F. 1986, "On Defining *Communicative* Intentions", *Mind and Language* Vol. 1, No. 3, pp. 213-242.
- Schiffer, S. 1972, *Meaning*, Clarendon Press, Oxford.
- Searle, J. 1969, *Speech Acts, An Essay in the Philosophy of Language*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Sperber, D. and Wilson, D. 1983, *Relevance, Foundations of Pragmatic Theory*, Working Draft.
- Sperber, D. and Wilson, D. 1995, *Relevance: communication and cognition*, Second edition, Blackwell Publishers Ltd.
- Stewart, D. 1810, "Philosophical essays". In Hamilton, W. (Ed.), *The Collected Works of Dugald Stewart*, Volume 5, 1855, Edinburgh: T. Constable.
- Strawson, P. 1964, "Intention and Convention in Speech Acts", *The Philosophical Review*, Vol. 73, No. 4, pp. 439-460.
- Taylor, T. J. 1992, *Mutual misunderstanding: skepticism and the theorizing of language and interpretation*, Duke University Press.
- Tily, H., and Piantadosi, S. 2009, "Refer efficiently: Use less informative expressions for more predictable meanings". In *Proceedings of the workshop on the production of referring expressions: Bridging the gap between computational and empirical approaches to reference*, pp. 1-8, Amsterdam, The Netherlands.
<http://colala.berkeley.edu/papers/tily09cogsci.pdf>

- Wilson, G. M. 2006, "Rule -Following, Meaning, and Normativity". In Lepore, E. and Smith, B. C. (eds.), *The Oxford Handbook of Philosophy of Language*, Oxford University Press.
- Wittgenstein, Ludwig, 1953, *Philosophical Investigations*, Gertrude Elizabeth Margaret Anscombe (trans.), 2nd edition 1958. Oxford: Blackwell.
- Wittgenstein, Ludwig, 1958, *The Blue and Brown Books*, Oxford: Blackwell.
- Zipf, G. 1949, *Human behavior and the principle of least effort*, New York: Addison-Wesley.